

نشأة المعاجم العربية وتطورها

(معاجم المعاني ـ معاجم الألفاظ)

تأليف

الدكتور ديزيره سقال





دار الصداقة العربية

بيروت





نشأة المعاجم العربية وتطورها

(معاجم المعاني ـ معاجم الألفاظ)

تأليف

الدكتور ديزيره سقال



دار الصداقة العربية
بيروت

بيروت لبنان هاتف: ٨٣٦٩٠٤ ص ب ٧١٧١ / ١١٣
الطبعة الأولى ١٩٩٥



نشأة المعاجم العربية وتطورها

مقدمة

يتناول كتابنا هذا دراسة نشأة المعاجم العربية وتطوّرها بنوعيها: معاجم المعاني ومعاجم الألفاظ. وقد رأينا أن نقسمه خمسة فصول، تناولنا في الأول المعجمَ وأنواعه، حيث عرّفنا بجمع اللغة العربية، ثم بمعنى لفظة المعجم ثم بأنواع المعاجم وبمعنى اللفظة. وتناولنا في الفصل الثاني دراسة معاجم المعاني، فأظهرنا ميزتها حين درسنا ثلاثة أنماط منها: الأول هو ما تناول مفردات اللغة ومعانيها المختلفة؛ والثاني هو ما تناول جمعاً للمفردات التي تفيد الاشتراك في بعض المعاني، والثالث هو ما تناول بعض الشؤون اللغوية الصرف، وعرضنا في أثناء هذا عدداً من المعاجم المعروفة في كل نمط من الأنماط الثلاثة. وخصّصنا الفصل الثالث لتقويم هذه المعاجم، وعرضنا بعض معاجم المعاني التي عرفها عصر النهضة وأظهرنا تطورها. وخصصنا الفصل الرابع لمعاجم الألفاظ، وعرّفنا بها، وعرضنا لعدد من أشهرها مظهرين تطورها وفق خمسة أنواع: النوع الأول ما رُتّب على أساس صوتي، والنوع الثاني ما رتب على مبدأ الاشتقاق الكبير، والنوع الثالث ما رتب على أساس أبجدي معتمداً الحرف الأخير، والنوع الرابع ما رتب على أساس أبجدي معتمداً الحرف الأول، والنوع الخامس ما رتب على أساس أبجدي معتمداً الحرف الأول من غير رد الكلمة إلى أصلها. وتركنا ملاحظاتنا للفصل الخامس حيث أدرجناها في شعبتين: الشعبة الأولى ملاحظاتها تتناول تنظيم المعجم، والشعبة الثانية تتناول أمور التصريف.

ونحن في كل هذا ركزنا على المنهج الوصفي، وأكثرنا من عرض النماذج طمعاً منا في إيصال صورة أوضح إلى القارىء عن طبيعة المادة المعجمية التي نتناول.

أخيراً نرجو أن نكون قد وُفقنا في إيصال صورة واضحة عن المعاجم العربية وأظهرنا تقنية المعجم المعروفة، وتركنا تساؤلات وآفاقاً في الفصل الأخير يمكن أن تسهم إلى إعادة النظر في بعض الأمور لمصلحة المعجم العربي.

الفصل الأول
المعجم وأنواعه

١ ـــ مقدمة:

لم تعرف اللغة العربية التصنيف إلا عندما بدأ العرب بوضع نتاجهم الفكري والعلمي في أواخر القرن السابع الميلادي، فنشطت المؤلّفات التي تتناول مناحي المعرفة، علمية وأدبية. وبدأ عصر التدوين يطبع الحياة بالعمق، ولا سيما أن العرب عرفوا اختلاطاً كبيراً بعد الفتح وامتداد رقعة الدولة العربية الإسلامية؛ وبسبب هذا الاختلاط، فشا اللحن، وشاع فساد الألسن، فراح العرب يضعون القواعد اللغوية، ونقط القرآن الكريم[١].

وقد رووا أن أبا الأسود الدؤلي هو أول من شكل المصحف؛ ومفاد هذا أنه سمع ذات يوم قارئاً يقرأ: «أنّ الله بريء من المشركين ورسوله»[٢] بخفض رسوله، فانزعج لهذا كثيراً. وكان زياد بن أبيه قد سأله أن يعمل شيئاً يبعد به الخطأ عن الناس، فاعتذر منه. مفاد إليه وقال له: «أفعل ما أمر به الأمير. فليبغني كاتباً لَقِناً يفعل ما أقول. فأتى بكاتب من عبد القيس، فلم يرضه؛ فأتى بآخر. . . فقال أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه. وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة من الحرف؛ فهذا نقط أبي الأسود الدؤلي»[٣]. وفي رواية مشابهة أخرى أنه مر بالدؤلي رجل فارسي من أهل زندخان اسمه سعد، وكان قد جاء الكوفة مع بعض أهله؛ فاقتربوا من قدامة

---

(١) كان أبو الأسود الدؤلي، على الأرجح، أول من وضع نقط القرآن الكريم.

(٢) التوبة/ ٣.

(٣) ابن النديم، الفهرست، دار المعرفة، ١٩٧٨، ص ٦٠.

بن مظعون، وادعوا أن إسلامهم كان على يديه، فهم موالٍ له. ومرّ سعد بفرسه بأبي الأسود وهو لا يركبه. فسأله الدؤلي: ما لك، يا سعد؟ لِمَ لا تركب؟ فأجاب: إن فرسي ضالع - وأراد ظالعاً - فضحك من كلامه بعضهم. فقال أبو الأسود: هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام، ودخلوا فيه، فصاروا لنا إخوة؛ فلو عملنا لهم الكلام. فوضع باب الفاعل والمفعول[1].

رأي المستشرقين

ويعلق أحمد أمين على هذا قائلاً: «. . . من قال إنّ أبا الأسود وضع النحو فقد كان يقصد شيئاً من هذا، وهو أنه وضع الأساس بضبط المصحف حتى لا تكون فتحة موضع كسرة، ولا ضمة موضع فتحة، فجاء بعد من أراد أن يفهم النحو على المعنى الدقيق، فاخترع تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، والاسم إلى ظاهر، ومضمر، وغير ظاهر ولا مضمر، وباب التعجب، وباب إن»[2]

وقد سار جمع اللغة عند العرب في مراحل ثلاث تطورت بإتجاه المعجم الشامل:

١ ـ المرحلة الأولى جمع العرب في أثنائها الكلمات، من غير ان يتبعوا طريقة محددة. فقد كان الأصعمي، مثلاً، يقصد الأعراب، فيسمع منهم اللفظ الغريب ويدونه في ألواحه، إلى أن اشتهر اسمه بالغريب[3] بل قيل إنه لم يكن يكتفي بسماع الأعراب ومناقشتهم، حتى كان يملأ الراحة من كلامهم[4].

وروي أيضاً أن أبا زيد كان يلج في سؤال الأعرابي «ليعرف مزيداً لمعاني الكلمة الواحدة، وهو يحكي ذلك لأبي حاتم، قال: قلت لأحدهم: ما المتكأكيء؟ قال: المتأزف؛ قال: وما المتأزف؟ قال:

---

(١) الموضع نفسه.
(٢) أحمد أمين، ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، طـ ١٠، ٢/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧.
(٣) عبد الحميد الشلقاني، رواية اللغة، دار المعارف، ١٩٧١، ص ٦٩.
(٤) المرجع نفسه، ص ٧١.

المحبنطى؛ قال: وما المحبنطى؟ قال له: أنت أحمق. ومضى»[1].

وكان الذين نُقلت اللغة عنهم، واقتُدى بهم، وأخذ اللسانُ العربي عنهم من بين القبائل العرب، هم: قيس، وأسد، وتميم؛ ثم هذيل، وبعضها كِنانة، وبعض الطائيين. ولم يؤخذ عن غيرهم، كما ذكر الفارابي[2].

وقد رأى العرب أن الكلمة تنطق بها جملة قبائل خير من الكلمة التي تنطق بها قبيلة واحدة، وأنها إذا وردت على القياسين الصرفي والنحوي كانت أفصح من غيرها وأفضل، وإذا رواها علماء كثيرون كانت أصح من الكلمة التي يرويها عالم واحد[3].

٢ ــ جمع الكلمات المتعلقة بموضوع واحد، كالألفاظ المتعلقة بالمطر، أو بالدواب، أو بالغيم، أو ما إلى ذلك مما شكل فيما بعد ما يسمى «معاجم المعاني».

٣ ــ جمع كل الكلمات العربية بطريقة معينة سنتطرق اليها فيما بعد؛ وهذه هي مرحلة المعاجم المجنسة[4].

٢ ــ لفظة معجم:[5]

أُخذت لفظة معجم من عبارة «حروف المعجم» التي عرفت بها حروف

---

(١) الموضع نفسه.

(٢) السيوطي، المزهر، دار إحياء التراث العربي (طبعة الحلبي)، لا تاريخ، ١/ ٢١١.

(٣) أحمد أمين، ضحى الإسلام، ٢/ ٢٥٩.

(٤) المرجع نفسه، ٢/ ٢٦٣ ـ ٢٦٥.

(٥) إختلف العلماء في جمع لفظة مَعْجَم؛ لكنهم أجمعوا على أن أصح الجموع هو: مُعْجَمَات؛ لأن الوصف مِن اسمي الفاعل والمفعول يجمع جمعاً سالماً لا مكسراً. على أنّ مصطفى جواد قاس الجمع على مفاعيل، فقال: معاجيم، مثل مُرسل ومراسيل. إلا أن الجمع «معاجم» هو الشائع، استعمله ممّن استعمله الأب أنستاس ماري الكرملي؛ وما لبث ناصر الدين الأسد أن صوّبه قياساً على نظائره، مثل: مُصْحَف: مصاحف (حسين نصار، المعجم العربي (الموسوعة الصغيرة (٨٠)، منشورات دار الجاحظ للنشر ـ وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٠، ص ٦ ـ ٧).

الهجاء، وهي الحروف التي تتميز عن سواها بالنقط[1]. على أن أحداً لا يدري يقيناً متى ظهرت لفظة معجم. ويبدو أنها أطلقت في ميادين أخرى، ثم انتقلت، من بعد، إلى اللغة[2]. والملاحظ أن أقدم استعمال لهذه اللفظة كان في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي؛ فقد روي أن شخصاً يدعى حُبَيْشاً وضع «كتاب الأغاني على حروف المعجم» للخليفة العباسي المتوكل[3]، وأنّ برزخ بن محمد العروضي قد وضع «كتاب معالي العروض على حروف المعجم»[4]. بيدَ أن المشتغلين بالحديث استعملوا لفظ معجم بهذا المعنى قبل سواهم؛ فوضع أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى[5] كتاباً أسماه «معجم الصحابة»[6]؛ ووضع أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البَغَويّ كتابيه «المعجم الكبير» و «المعجم الصغير»[7]. وبعد ذلك أطلقت هذه اللفظة على الكتب اللغوية التي تعالج الألفاظ، فتتناول مداليلها وكلّ ما يتصلُ بها لغوياً، أو التي تجمع الألفاظ المتصلة بمعنى أو بموضوع واحد في رسالة أو كتاب، أو باب من كتاب[8].

٣ ــ نوعا المعاجم:

على هذا، تنقسم المعاجم إلى نوعين: معاجم الألفاظ، ويقال لها أيضاً المعاجم المجنّسة، وهي ما تناول ألفاظ اللغة كلها بلا تمييز؛ ومعاجم المعاني، ويقال لها أيضاً المعاجم المبوّبة، وهي ما جمع الألفاظ المتصلة

---

(١) المرجع نفسه، ص ٤ ـ ٥.
(٢) المرجع نفسه، ص ٤.
(٣) المرجع نفسه، ص ٥.
(٤) ابن النديم، الفهرست، ص ١٠٧.
(٥) ولد عام ٢١٠ هـ/ ٨٢٥ م. وتوفي عام ٣٠٧ هـ/ ٩١٩ م.
(٦) عبد السميع محمد أحمد، المعاجم العربية، دار الفكر العربي، ط ١، ١٩٦٩، ١/١٦.
(٧) الموضع نفسه. وقارن: ابن النديم، الفهرست، ص ٣٢٥، حيث يجعل مولده عام ٢١٤ هـ/ ٨٢٩ ووفاته عام ٣١٧ هـ/ ٩٢٩ م.
(٨) مثل: كتاب المطر لأبي زيد الأنصاري، والمخصّص لإبن سِيدَه، والغريب المصنّف لأبي عبيدة.

بموضوع واحد فقط، كموضوع المطر أو الجياد، أو شواذّ اللغة، أو ما إلى ذلك.

٤ ـــ معنى لفظة معجم:

يقول «كتاب العين» في مادة «عجم»: العَجَمَ ضدّ العرب. ورجل أعجمي: ليس بعربي... وامرأة عجماء بَيِّنَة العجمة. والعجماء كلّ دابة أو بهيمة... والعجماء كلّ صلاة لا يُقرأ فيها... والأعجم كلّ كلام ليس بلغة عربية... والمعجم حروف الهجاء المقطعة، لأنها أعجميّة. وتعجيم الكتاب: تنقيطه كي تستقيم عجمته ويصحّ»[١]. وهنا يقول ابن جني: «ثم إنهم قالوا أعجمت الكتاب إذا بيّنته وأوضحته، فهو إذاً لسلب معنى الاستبهام لا إثباته»[٢] ويقول: «ألا ترى أن تصريف (ع ج م) أين وقعت في كلامهم إنما (هو للإبهام) وضد البيان»[٣]. ويقول ابن منظور: «الأعجم الذي لا يفصح ولا يبيّن كلامه، وإن كان عربيّ النسب...[٤] وأعجمتُ الكتاب: ذهبتُ به إلى العُجمة، وقالوا: حروف المُعجَم، فأضافوا الحروف إلى المعجم...[٥] وكتاب معجم إذا أعجمه كاتبه بالنَقْط...»[٦]

وقد روعي معنى التيسير في نقط الأحرف لإعجام الكتاب. وهذا ما اعتُمد عندما حُصِرت ألفاظ اللغة، وشُرحت مفرداتها في تلك الكتب اللغوية الخاصة. فقد رُتِّبَتْ أبجدياً وفقاً لحروف الهجاء ـ أي بحسب الحروف المعجمة. فأطلقت لفظة معجم على هذين المعنيين. فالمعاجم تُرتّب بحسب حروف الهجاء، ووظيفتها إعانة الباحث في التعرف إلى اللفظة وشرح

---

(١) الخليل بن أحمد، كتاب العين، دار الرشيد للنشر ـ وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨٠، ١/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(٢) ابن جني، الخصائص، دار الكتاب العربي (عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٧)، ٣/ ٧٦.

(٣) المصدر نفسه، ٣/ ٧٥.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، لا تاريخ، ١٢/ ٣٨٦.

(٥) المصدر نفسه، ١٢/ ٣٨٧.

(٦) المصدر نفسه، ١٢/ ٣٨٩.

مدلولاتها، أو تُيَسّر له وسيلة العثور على مجموعة الألفاظ التي يجمعها موضوع واحد. ولذلك نجد هذين اللونين من المعاجم.

وقد يُطلق على هذا النوع من كتب اللغة اسم القاموس - وإنْ لم يكن بعض علماء اللغة يرضى بهذه التسمية. والقاموس اسم أطلقه الفيروزآبادي على معجمه (القاموس المحيط)، قاصداً به «البحر المحيط باللغة»[1]. يقول لسان العرب: «والقاموس والقَوْمَس: قعر البحر، وقيل: وسطه ومعظمه... وأصل القَمْس الغور...»[2] وبهذا المعنى قولهم: «غرق في قاموس البحر»، يريدون قعره الأقصى، وكذلك «قال فلان قولاً بلغ قاموس البحر»[3]. ويرى المعجم الوسيط أن «القاموس: البحر العظيم» وهو «عَلَمٌ على معجم الفيروزآبادي»، وهو «كل معجم لغوي، على التوسّع»[4]. أما صاحب محيط المحيط فيشرح معنى الكلمة شرح وافياً، يقول: «القاموس: البحر وأبعد موضع فيه غوراً، ووسطه، ومعظمه... والقاموس: كتاب الفيروزآبادي في اللغة العربية، لقبّه بالقاموس المحيط لاتساعه وبُعد غوره. ومنه نسمّي كل كتاب في اللغة مشتمل على مفرداتها مرتّبة على حروف المعجم، مع ضبطها وتفسير معانيها بالقاموس. وهو من اصطلاح المولّدين. ويرادفه عند العرب اللغة؛ فإنهم يسمعون القواميس بكتب اللغة»[5]. وتجمع هذه الكلمة على قواميس[6].

---

(١) حسين نصار، المعجم العربي، ص ٧.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ٦/ ١٨٣.

(٣) الزمخشري، أساس البلاغة، دار صادر، ١٩٧٩، ص ٥٢٢.

(٤) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار عمران، ط ٣، ١٩٨٥، ٧٨٨.

(٥) بطرس البستاني، محيط المحيط، مكتبة لبنان، ١٩٩٣، ص ٧٥٦.

(٦) الموضع نفسه.

الفصل الثاني
معاجم المعاني

مقدمة وتعريف

قلنا إن معاجم المعاني تسمى أيضاً المعاجم المبّوبة، وأنها كانت أسبق إلى الظهور من المعاجم المجنّسة، ذلك لأن جمع المادة اللغوية قد ترافق مع جمع مادة الأدب[1].

ولقد جعل عبد المجيد الحر المعاجم المبوبة ستة أنواع هي، بحسب أنماطها[2]:

١ ـ **نمط الندرة والغرابة**، أي ما جَمَعَ أصحابه فيه الألفاظ الغريبة النادرة ككتاب أبي زيد الأنصاري «النوادر في اللغة».

٢ ـ **الموضوعات والمعاني**، وهي ما جَمَعَ فيه أصحابه ألفاظ اللغة المتعلقة بموضوع من الموضوعات، أو بمعنى من المعاني ككتاب «الأجناس» للأصمعي، وكتاب «المطر» لأبي زيد الأنصاري؛ ومجموع هذه الكتب عبارة عن رسائل صغيرة.

٣ ـ **الأضداد**، وهي ما جَمَعَ أصحابُهُ فيه الألفاظ التي وردت بمعنيين متناقضين، ككتاب «الأضداد» للأصمعي الذي جاء فيه، على سبيل المثال: «(صرد) صَرِدَ السهم أخطأ. وصرد أصاب ونفذ[3].

٤ ـ **مثلث الكلام**، وهو ما جَمَعَ فيه أصحابه الألفاظ التي وردت على

---

(١) عبد المجيد الحر، المعجمات والمجامع العربية، دار الفكر العربي، طـ ١، ١٩٩٤، ص ١٩.
(٢) المرجع نفسه، ص ٢٠ ـ ٣٢.
(٣) المرجع نفسه، ص ٢٨.

ثلاث حركات بمعانٍ مختلفة، ككتاب «مثلثات قطرب». ومن هذا قولنا الحَلَم (بفتح الحاء) أي الجلد الفاسد، والحِلم (بكسر الحاء) أي الوقار، والحُلم (بضم الحاء) أي ما يراه النائم.

٥ ـ الأفعال ذات الاشتقاق الواحد، وهي ما جَمَعَ فيه أصحابه الأفعال التي تأتي على اشتقاقين بمعنى واحد، ككتاب «فَعَلت وأفعلت» للزجّاج.

٦ ـ الحروف، وهو ما جُمع من الألفاظ ورُتّب بحسب الحروف، ككتاب «الهمز» لأبي زيد الأنصاري.

ويمكن أن نضيف إلى هذه الأنواع المذكورة أنواعاً أخرى، مثل الكتب التي جمعت مرادفاتٍ لغوية، أو عبارات لها معنى واحد، أو أسماء للأصوات، وما إلى ذلك؛ ككتاب «فقه اللغة» للثعالبي، و «كتاب الألفاظ الكتابية» للهمذاني؛ والكتب التي جمعت الألفاظ المختلفة اللفظ ذات المعنى المشترك، أي المرادفات، ككتاب «ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه» للأصمعي؛ والكتب التي جمعت الحروف ودرست معانيها ومداليلها اللغوية، ككتاب «معاني الحروف» للرماني، و «كتاب اللامات» للزجاج، والكتب التي جمعت ما لا نجده في كلام العرب، ككتاب «ليس في كلام العرب» لإبن خالويه، وغيرذلك.

٢ ــ عرض لبعض معاجم المعاني:

في ما يلي، سنعرض بعض معاجم المعاني، ونوزعها على ثلاثة أنواع:

١ ــ النوع الأول يتناول مفردات اللغة ومعانيها المختلفة، ونتمثل عليه بكتاب «ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه» للأصمعي، وبكتاب «غريب اللغة» للأنباري، وبكتاب «ما جاء على فَعَلْت وأفعلت بمعنى واحد مؤلف على حروف المعجم» للجواليقي. ويتناول أيضاً ما اختلفت ألفاظه من المفردات بإبدال بعض الأحرف والتقت معانيه، ونتمثل عليه بـ «كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر» للتنوحتي.

٢ ـ والنوع الثاني يتناول جمعاً للمفردات التي تفيد الاشتراك في بعض المعاني وتوزيعها على طوائف من الأبواب، ونتمثل عليه بكتاب «الألفاظ الكتابية» للهمذاني، وبكتاب «فقه اللغة» للثعالبي.

٣ ـ والنوع الثالث يتناول بعض الشؤون اللغوية الصرف، ونتمثل عليه بكتاب «ليس في كلام العرب» لإبن خالويه، بكتاب «معاني الحروف» للرماني.

١ ـ أ ـ «ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه» للأصمعي:

يجمع الأصمعي في هذا الكتاب الألفاظ التي لها مدلول مشترك في اللغة، وهي بمنزلة المرادفات. والكتاب عبارة عن رسالة من مجموعة رسائل بلغ عددها الخمس عشرة. ويحاول الأصمعي، من خلاله، إبراز المعنى الواحد من خلال مجموع الألفاظ. يقول مثلاً: «يُقال طمح فلانٌ في السَوْمَ، إذا استام أكثر مما يساوي، وتشحّى في السَوْم، وأبعط، وشحط في السوم، كل ذلك: تباعد. ويقال أمر بني فلان أَمَمٌ، إذا لم يجاوز القَدْرَ، وأمرُهم مُؤامٌ. ويقال للأمر إذا غلبَ واشتدّ: انتشر ونشأ واشتغر»[1]، الخ... ويمضي الأصمعي في ذكره الألفاظ كذلك، وقد يستشهد على كلامه ببعض الأمثال الشائعة عند العرب، كقوله: «ويقال: مَصَعَ الظبي بذنبه وَلألأ، ومثلٌ من الأمثال: لا أفعل ذلك ما لألأتِ العُفْرُ والفورُ، وهي الظباء، أي لا أفعل ذلك أبداً»[2]. وربما استشهد ببعض الأبيات على كلامه، كقوله: «ويقال للسقّاء والوَطْب والزقّ إذا كان عظيماً: سِبَحْل، وجَحْل، وسَبَحْلل وحِضَجْر. وأنشد:

إذا شِئتُ غنّاني على رَحْلِ قينَةٍ   حِضَجْرٌ، يُداوى بالبَرودِ، كَبيرُ

وقال أبو النجم:

يتركُ مَسْكَ الأقْرَن السَبَحْلَلاَ   يَمجُ فوقَ الشَجَرِ المُثَمَّلاَ

---

(١) الأصمعي، ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه، دار الفكر، ط ١، ١٩٨٦، ص ٣٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٥ ـ ٣٦.

والرغوة تسمى الثُمالة، وهو ما ارتفع عن رأس اللبن إذا حُلبت الشاة»[1]

ويمضي الأصمعي على هذا المنوال حتى آخر كتابه. ولكنه لا يبوّب الكلمات بحسب الأحرف الأبجدية، ولا بحسب المعاني تباعاً، بل يرسلها إرسالاً وبشيء كثير من الفوضى وعدم الترتيب.

١ ــ ب ـ «غريب اللغة» للأنباري:

يجمع المؤلف في هذا الكتاب الألفاظ التي كانت غريبة في أيامه ـ أي في أواخر القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي ـ . وقد حشد فيه ما يزيد على أربعمئة وسبع وتسعين كلمة من الغريب، ونظمها بشكل مرسل لم يتقيد فيه بشيء. يقول، مثلاً: «الجُزار: السيف القاطع. والكَهَام: الكَليل، وهو ـ أيضاً، الرجل الجبان، وجمعه كُهُم. والدادِن: بمنزلة الكَهَام. والحَذَل: انسلاق العين، حَذِل يحذَل حذلاً: إذا انسلقت من بكاء أو غيره.

وما الأُوارُ والأُوامُ ـ والأيامُ والرَعَلْ.

الأُوار: احتراق الجوف وشدة تلهّبه»[2]. نلاحظ هنا أن المؤلف لا يراعي الترتيب الأبجدي، مثلاً في ترتيب الكلمات، ولا الترتيب الصوتي (أي الشبيه بالذي اعتمده الخليل بن أحمد فيما بعد ويختص بعمق الأحرف الصوتي)، بل أرسل مفرداته كيفما اتفق. وتكون الكلمات، أحياناً، شديدة التباعد في المعنى نفسه، كأن ينتقل من ألفاظ بعض الأصوات، مثلاً، إلى معنى آخر مختلف تماماً. يقول: «العَرار: شجرة لها ثمرة صفراء. والعِرار: صوت الظَليم، وهو الذكر من النعام. والزِمار: صوت الأنثى. والخَطَل: الخطأ»[3]. فلا علاقة معنوية هنا بين الشجرة الصفراء الثمر وصوت الحيوان، ولا بينهما وبين الخطأ! ويسير الكتاب على هذا المنوال، وهو بمنزلة شرح القصيدة منظومة طويلة لاميّة على مجزوء الرجز.

---

(١) المصدر نفسه، ص ٤٨.
(٢) الأنباري، غريب اللغة، دار الفردوس، طـ ١، ١٩٨٩، ص ٥٨.
(٣) المصدر نفسه، ص ٥٦ ـ ٥٧.

١ ــ ج ــ ما جاء على فَعَلْت وأفْعَلْت بمعنى واحد للجواليقي:

يورد الجواليقي في هذا الكتاب، الألفاظ المشتركة في المعنى والتي تأتي على وزنين مختلفين هما فَعَل وأَفْعَلَ أحدهما مجرد والآخر مزيد. وبمعنى آخر ينقل لنا المؤلف هنا إمكانات تكون فيها أَفْعَلَ بمعنى فَعَلَ، وفَعَلَ بمعنى أفعل. وهذا أمر معروف في اللغة العربية. بيدَ أن المؤلف يرتب كتابه بحسب حروف المعجم، فيوزع الألفاظ توزيعاً ألفبائيّاً، مبتدئاً بالحرف الأول من الكلمة، على النحو التالي: يقول، مثلاً: «بَرَدَ اللهُ الأرضَ وأَبْرَدَها إذا أصابها البَرَد. بَتَّ عليه الحكمَ وأَبَتَّه إذا قطعه، وكذلك بَتَّ الحبلَ وأبتَّه. بَطُؤَ الرجل في الأمر وأبطأ بطاءً»[1]. الخ... ثم ينتقل إلى حرف التاء، فيقول: «تمّ الله عليه النعمة وأتمّها إذا أسبغها. تبع الرجل الشيءَ وأتبعه. تَرَبْتُ الكتابَ وأتربتُهُ. تَعَسَه الله وأَتْعَسَه»[2] وقد يستشهد ببعض الأبيات. يقول، مثلاً: «جَمَعْتُ الشيءَ وأجمعتُه. قال أبو ذُؤيب:

فَكـأنّهـا بِـالجَـزْعِ بَيْـنَ نُبـايـعٍ ... وَأُلاتِ ذي العَرْجاءِ نَهْبٌ مُجْمَعُ»[3]

وربما أورد بعض الأمثال العربية نقلاً عن بعضهم: «قال الأصمعي: تقول العرب لا آتيكَ ما سَمَرَ أبناءُ سميرٍ وأَسْمَرَ أي ما اختلف الليل والنهار...»[4].

لكن اللافت أن الجواليقي يذكر بعض الألفاظ أحياناً ويهمل شرحها

---

(١) أبو منصور الجواليقي، ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد مؤلف على حروف المعجم، دار الفكر، ١٩٨٢، ص ٢٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٣، وقد ورد هذا ثلاث مرات في الكتاب. المرة الأولى ذكرناها، والثانية حين قال:

إذا اَصطَـادُوا بُغَـاثـاً شَيّطـوهُ ... فَكَـانَ وَفَـاءَ شَـأْنهُـمُ القَـروعُ

وكذا أخذ أبو العباس عنه وقال: القروع المقارعة...» (ص ٦٢ ـ ٦٣). والثالثة حين قال: «نَكَعَ العَنْزَ وأَنْلَعَهَا إذا قطع شربَها. وأنشد:

بَني ثُقَلٍ لا تَنْكَعوا العَنْزَ شُرْبَهَا ... بِني ثُعَـلٍ مِـن نَيلـعُ العنـزَ ظـالِـمُ»

(٤) المصدر نفسه ص: ٤٦.

كتلك التي وردت في باب التاء، وقد ذكرناها: وربما كان هذا لأنه رأى أن تلك الألفاظ بسيطة ـ في عصره ـ ولا تحتاج إلى شرح.

١ ــ د ــ الإبدال والمعاقَبَة والنظائر للزجاجي:

أراد الزجاجي أن يورد في كتابه «الكلمات والنظائر التي يقع بينها التبادل والتعاقب»[1]، أي الكلمات المتماثلة التي يتغير فيها حرف ولا يتغير فيها المعنى، نحو: عَلاَ وعَلُو وعَلِي[2]، وحاث، بَاثَ[3]، والمُساءَلَة والمُسايَلَة وَالمُساوَلَة[4]، وعنوان وعِنْيان وعُلْوان[5].

وعلى هذا، فإن الزجاجي يورد الكلمات المشتركة في المعنى التي يطرأ على حرف منها تغير أو إبدال، وقد يكون هذا الحرف معتلاً أو غير معتل، أي أن الإبدال والتعاقب قد يطرأ ان على حرفين معتلين، أو على آخر غير معتل، كما نلاحظ في مساءَلة ومسايَلَة حيث أبدلنا الهمزة ياءً وواواً، أو بين حرفين غير معتلين كما هي الحال في عُنوان وعُلوان حيث أبدلنا النون لاماً.

وكثيراً ما يستشهد المؤلف بأبيات الشعر لدعم حجمه أو بالآيات القرآنية. مثال على ذلك قوله: «وهو يوم عكٌّ وأكٌّ، وعكيكٌ وأكيكٌ: أي حار، وقال طرفة:

تَطْــرُدُ ٱلْقُــرَّ بِحَــرٍّ سَــاخِــنٍ وَعَكِيكَ ٱلصَيـف إنْ جَـاءَ بِقُـرْ[6]

وقوله: «هُمُ الناس والنَاتُ، قال الراجز:

يَـــا قَبَّـــحَ اللهُ بَنـــي السِعْـــلاة

---

(١) الزجاجي، كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر، دار صادر، طـ ٢، ١٩٩٣، ص ١.

(٢) يورد الزجاجي أمثلة عديدة من الشعر على هذا. ويقال أيضاً: من عَلْوٍ ومن عَلْوَ ومن عالٍ ومِن عَلاَ (راجع: المصدر نفسه، ص ٣ (ها) و ٤ ـ ٥).

(٣) ص ٧. يقال: تركهم في حاثَ باثَ وحوثَ بوثَ وحِيثَ بِيثَ، أي فرّقهم وبدّدهم.

(٤) الموضع نفسه.

(٥) المرجع نفسه، ص ٢٣.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٥.

عَمْـــرَو بــــنَ يَـــرْبُـــوعٍ شِـــرارَ النَّـــاتِ
لَيْســــــوا بِسَـــــــادَاتٍ ولا أكْيَــــــاتِ

يريد الناسَ وأكيات»[1].

بيد أن عدداً مما أورد الزجاجي من إبدال هو ضرب من اللغات التي عرفها العرب، ومنه ما أوردنا في المثال الثاني من استعمال الراجز «النات» و «أكيات»، فهذا لغة عند بعض العرب، وتحديداً عند طيىء، يقال لها الوتم[2]، وقد جعلها السيوطي من اللغات المستقبحة[3].

وقد أرسل الزجاجي ما إختار من كلمات إرسالاً، ولم يرتّبه على حروف المعجم، فصار البحث عن الكلمات صعباً، كما أنه لم يشرح ولم يعلّق على كثير من كان بحاجة إلى تعليق وشرح.

٢ ـــ أ ـــ فقه اللغة للثعالبي:

يذكر الثعالبي في مقدمة كتابه أن الإلمام بأسرار العربية ودقائقها أمر ضروري لكل من أحب العرب والاسلام. يقول: «والعربُ خيرُ الأمم، والعربية خير اللغات والألسنة، والإقبالُ على تفهّمها من الديانة، إذ هي أداة العلم، ومفتاح التفقّه في الدين، وسبب إصلاح المعاش والمعاد، ثم هي لإحراز الفضائل، والاحتواء على المروءة وسائر أنواع المناقب، كاليَنبوع للماء، والزند للنار؛ ولو لم يكن في الإحاطة بخصائصها، والوقوف على مجاريها ومصارفها، والتبحّر في جلائلها ودقائقها، إلا قوة اليقين في معرفة إعجاز القرآن، وزيادة البصير في إثبات النبوة الذي هو عمدة الإيمان، لكفى بها فضلاً يحسن أثره، ويطيب في الدارين ثمره، فكيف وأيسر ما خصّها الله عزّ وجلّ مَن ضروب الممادح ما يكل أقلام الكتبة...»[4].

---

(١) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٢) السيوطي، المزهر، ١/ ٢٢٢، وقارن: داود سلوم، دراسة اللهجات العربية القديمة، عالم الكتب، ط ١، ١٩٨٦، ص ٩٩ وقيل إنها من اللغة الحميرية (المرجع الثاني نفسه، ص ٩٩).

(٣) السيوطي، المزهر، ١/ ٢٢١ ـ ٢٢٢.

(٤) الثعالبي، فقه اللغة، منشورات دار مكتبة الحياة، (عن طبعة مصطفى البابي، =

ويمضي الثعالبي في كتابه فيقّسمه فصولاً، يحاول في كل فصل منها أن يتكلم على مسألة من دقائق اللغة، والدقة في استعمال بعض الكلمات، كقوله في «فصل عن ابن قتيبة»: «ولدُ كل سبع جَرْوٌ. ولدُ كل طائر فَرْخٌ. ولدُ كلّ وحشيّةٍ طفلٌ، وكلّ ذاتِ حافرٍ نَتوجٌ وعَقوق، وكلّ ذكرٍ يَمْذي وكل أنثى تقذي»[1]. وقد يقيم مقارنات لغوية بين الكلمات كما جاء في قوله: في أحد الفصول[2]: «الوعورةُ في الجبل كالوُعوثة في الرمل. العمى في العين مثل العَمَه في الرأي. البيدر للحنطة بمنزلة الجرين للزبيب والمِرْبَد للتمر»[3]. وقد يورد أسماء بعض الأشياء مجتمعاً، كقوله: «الحصى صِغار الحجارة، الفَسيل صغار الشجر، الأَشاءُ صغار النخل، الفرشِ صغار الإبل (وقد نطق به القرآن)، النَقَد صغار الغَنَم، الحفّانُ صغار النَعَام (وعن الأصمعيّ)، الحَبَلّق صغار المَعَز (عن الليث)...»[4] وربما أورد المصادر التي استقى منها كلامه على النحو الذي رأينا. وقد يورد ألفاظاً متضادة باسم واحد كما جاء في «فصل في تسمية المتضادين باسم واحد من غير استقصاء»: «الغريم. المولى. الزوج. البَيّع. الوراء يكون خلف وقُدّام. الصَريم الليل وهو أيضاً الصبح لأنّ كلاًّ منهما ينصرم عن صاحبه. الجَلَلَ اليسير والجلل العظيم لأن اليسير قد يكون عظيماً عند ما هو أيسرُ منه والعظيم قد يكون صغيراً عند ما هو أعظم منه...»[5]. وربما وقعنا على بعض الفصول ذات الطبيعة الصرفية التي تتطرق إلى أوزان اشتقاقية، كما هي الحال في «فصل في أبنية دالة على معانٍ في الأغلب الأكثر وقد تختلف»، حيث جاء، على سبيل المثال: «ما كان على فَعَلاَن دلّ على الحركة والاضطراب كالنَزَوان والغَلَيَان والضَرَبان والهيَجَان. وما كان على فَعْلان دلّ على صفات تقع من أحوال كالعطشان والغرثان والشبعان والريّان والغضبان.

= ١٩٠٠)، ص ٢.

(١) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٢) أورده تحت عنوان «فصل» من غير أن يذكر محتواه في العنوان.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

وما كان على أَفْعَل دلّ على صفاتٍ بالألوان نحو أبيض وأحمر وأسود وأصفر وأخضر وكذلك العيوب تكون على أَفْعَل نحو أزرق وأحول وأعور وأقرع وأقطع وأعرج وأخيف. . .»[1] وبعض فصول الكتاب له طبيعة بلاغية، حيث يتكلم على ضروب من الصور المعبّرة، كما في «فصل في التشبيه بغير أداة التشبيه»[2] وحيث يتكلم في مكان آخر على الإتباع[3] أو على تأكيد المدح بما يشبه الذم[4]، وغير هذا من أمور ككلامه على الاستعارة[5] والتجنيس أو الجناس[6] والكناية[7]. . .

لكن الصعوبة في هذا الكتاب ناتجة من سوء ترتيبه، فلا الثعالبي رتبه بحسب المعاني متدرّجة، ولا بحسب طبيعة المادة، ولا بحسب حروف المعجم.

٢ ـ ب ـ الألفاظ الكتابية للهمذاني:

حدد الهمذاني هدفه من هذا الكتاب بأنه جمع مادة اللغة ليُفيد منها الكُتّاب. يقول: «فجمعتُ في كتابي هذا لجميع الطبقات أجناساً من ألفاظ كتّاب الرسائل والدواوين البعيدة من الاشتباه والالتباس، السليمة من التقعير، المحمولة على الاستعارة والتلويح، على مذاهب الكتّاب وأهل الخطابة دون مذاهب المتشدّقين والمتفاحصين، من المتأدّبين والمؤدّبين المتكلّفين، البعيدة المرام على قُربها من الأفهام، في كلّ فنّ من فنون المخطبات، ملتقطة من كُتب الرسائل وأفواه الرجال ومصنّفات العلماء. فليست لفظة منها

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٢) ويبدون أن الثعالبي يتكلم هنا على الاستعارة التصريحية حيث يذكر البيت التالي ممثّلاً:

تَبْكي فَتُلقي الدرّ من نرجسٍ وتلطمُ الوردَ بُعنّابِ

وفيه إستعار الدر للدمع والنرجس للعين والورد للخد والعناب للأصبع.

(٣) وذلك في: فصل في الإتباع (ص ٢٤٨).

(٤) وذلك في: فصل في إخراج الشيء المحمود بلفظ يوهم ضد ذلك (الموضع نفسه).

(٥) وذلك في: فصل في الإستعارة (ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧).

(٦) وذلك في: فصل في التجنيس (ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩).

(٧) وذلك في: فصل في الكناية عما يستقبح ذكره بما يستحسن لفظه (ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

إلا وهي تنوب عن أختها في موضعها من المكاتبة أو تقوم مقامها في المجاورة، وإمّا بمشاكلة، أو بمجانسة، أو بمجاورة. فإذا عرفها العارف بها وبأمكنتها التي توضع فيها كانت له مادّة قوية وعوناً وظهيرا...»[1].

ووزّع الهمذاني كتابه هذا على أبواب، عالج في كلٍّ منها المرادفات والعبارات المتعلقة بمعنى من المعاني، كباب «في معنى صَلَحَ الشيءُ»[2] حيث يورد جملة من العبارات المرادفة لعنوان الباب المذكور: «واستقام المائلُ، وانشعَبَ الصَّدْعُ، وانجبَرَ الوَهْيُ، وانحسم الداءُ، وارتَتَقَ الفتقُ، واعتدلَ المَيْل، واندمل الكَلْمُ» وكـ«باب رجوع الأمر إلى أهله»[3]، حيث يقول: «رجع الأمر إلى من يقوم به، ورجع إلى أهله، وأعاده الله في نِصابه، وأقره الله في قراره، وردّه إلى معدنِهِ، وطَلَعَت الشمسُ من مَطْلَعِها». وهو يورد في البابَين المذكورين عبارات مرادفةً لبعضها؛ وقد أورد في أبواب أخرى ألفاظاً مرادفة كقوله في «باب في المدح»: «أطْريتُ الرجلَ، وأطرأْتُهُ، وَمَدَحْتُه، وقرَّظْتُهُ، وزكَّيْتُهُ في الدين، وما زال فلانٌ يذكر محاسنَ فلانٍ، ومناقِبَه، وفضائِلَه، ومحامِدَه، ومكارِمَهُ، ومساعته، ومفاخِرَه، ومآثِرَه، ومعالِيَه»[4].

وقد يورد مفصَّلاً» بعض أنواع الكلمات، كما جاء في «باب أجناس العطش»[5] حيث يفصّل مفردات أنواعه وصفاته في الانسان، وطرائق استعمال كلماته؛ وكما جاء أيضاً في «باب أجناس النوم»[6]، حيث أورد مفرداته «النوم، والرُقاد، والسِنَة، والكَرَى، والهُجُود، والهُجوع، والتهويم»، وأورد الصفات المستعملة «هو نائم، وهاجد، وكَرٍ وهاجع»؛ ثم فَصّل الفارق بين بعض المرادفات. «السُبات نوم العليل، والقائلة نوم الظهيرة»، وغير ذلك... وربما دعم كلامه بشواهد شعرية، أو بأمثال

---

(١) الهمذاني، كتاب الألفاظ الكتابية، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩١، ص ١٠.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٥.
(٣) المصدر نفسه، ص ١٠٩.
(٤) المصدر نفسه، ص ٣٣.
(٥) المصدر نفسه، ص ٨٥ ـ ٨٦.
(٦) المصدر نفسه، ص ٩٧ ـ ٩٨.

عربية، كما هي الحال، مثلاً، في «باب المذمّة والاحتقار وإباء الطبع»[1] حيث قال: «هو أذَلّ من النَقَد[2]، وأصبَر على الهَوان من الوَتَد[3]، وأذلّ من نَعْل»[4]؛ وقال: «وفي الأمثال: لا حُرَّ بوادي عَوْف[5]، ولا بُقْيا للحَمِيَّة بعد الحريم»[6]. وقد يجيء بآيات قرآنية ليدعم كَلا...

واللافت أن هذا الكتاب يختلف عن «فقه اللغة» الذي وضعه الثعالبي قبله في أنه يقتصر على الترادف والدقة في استعمال الكلام، وليس فيه أي شيء من النحو والصرف ومن أبواب البلاغة. لكن المؤلف لم يقسمه تقسيماً بحسب مواد الكلام، ولا بحسب الترتيب المعجمي، ما جعل البحث فيه صعباً. وربما كان مردّ هذا أن المؤلف وضعه ليُقرأ بكامله فيُستَفاد من كل ما جاء فيه.

٣ ـ أ ـ كتاب ليس في كلام العرب لابن خالويه:

يورد ابن خالويه في كتابه هذا ما لم تذكره العرب في كلامها من أبواب لغوية. فالكتاب معجم لغوي موضوع بطريقة طريفة إذ يذكر المؤلف ما لن نقع عليه في اللغة. يقول، مثلاً: «ليسَ في كلام العرب اسم على مفعول إلا مفردة وهي الكمأة، ومَغْلوقٌ شجر، ومنخورٌ لُغَةٌ في المنخر، ومغثورٌ ومغفور من المغافير صَمْغ حلو، والصعارير الصمغ، وربما كانت صعرورة مثل رأس الجمل»[7]. ومعظم ما جاء من فصول في هذا الكتاب من هذا النوع. فالمؤلف يحصر كل شاذّ وكلّ نادر مَقيس على لغة العرب، ويورد مجموعة كبيرة من الأبواب، وينقل أحاديث في ذلك عن عدد من النحاة،

---

(١) المصدر نفسه، ص ١١٦ ـ ١١٨.

(٢) النَقَد: ضرب من الغَنَم قبيح الوجه، قصير الأرجل، واحده نَقَدَة.

(٣) ويقال أيضاً: أذَلُّ من وَتِدٍ بِقاعٍ.

(٤) المصدر نفسه، ص ١١٧.

(٥) هو عوف بن ملحم بن ذهل بن شيبان، ضُرِبَ به المثل، وقيل إنّ من حلّ بواديه قَهَرَهُ؛ فكأنه، فيه، عبد لعوف.

(٦) المصدر نفسه، ص ١١٨.

(٧) ابن خالويه، كتاب ليس في كلام العرب، المطبعة المحمودية التجارية بمصر، ط ١، لا تاريخ، ص ٥.

وأحياناً يروي أن بعضها كان مثار جدل بين البصريين والكوفيين، كقوله: «سيبويه وأبو زيد يزعمان أنه ليس في كلام العرب إسْفَعَلَ إلا حرفاً واحداً وهو إسْطَاعَ يَسْطِيعُ بمعنى أطاعَ يُطِيعُ، السين زائدة سماعاً عن العرب، والكوفيون يقولون إنه ليس في كلام العرب سين تزاد وحدها وإنما هو استطاع، فاسقطوا التاء؛ فإذا قيل لهم فَلِمَ ضممتم أول المضارع قالوا لمّا أسقطت التاء أشبهت أفعل يفعل»[1].

ويشمل الكتاب مسائل في الصرف كثيرة والطابع الصرفي غالبٌ فيه. ونجد ابن خالويه يذكر المسألة أحياناً ولا يعلل، في حين أننا نجده أحياناً يذكر المسألة ثم يورد رأيه فيها، كما جاء في قوله: «ليس في كلام العرب ما قيل في مذكره إلا بالضم، نحو العقربان ذكر العقارب، والثعلبان ذكر الثعالب، والأفعوان ذكر الأفاعي إلا في حرف واحد: قالوا الضبعان ذكر الضباع ولم يقل أحد لِمَ ذلك؛ وذلك أن الضبعان مشبه بالسرحان، وهو الذئب، والذئب أيضاً ذكر الضباع، ويقال لولدها الفرعل، وصُغّر تصغيره، وجُمع جمعه، فقالوا: ضُبَيْعين كما قالوا سُرَيْحين، وقالوا ضبا عين كما قالوا سراحين، فلما كانا جميعاً ذكري الضبع وفق بين لفظيهما»[2].

واللافت أن أبواب الكتاب تبدأ بالعبارة «ليس في كلام العرب»، ولهذا السبب حمل الكتاب هذا الاسم. غير أن المؤلف لم يبوّب مسائلة تبويباً علميّاً كأن يستعمل التسلسل الأبجدي، مثلاً، ليسهل البحث عن هذه الأبواب.

٣ ـ ب ـ كتاب معاني الحروف للرّماني:

وضع الرماني هذا الكتاب من غير مقدمة فبدأ مباشرة بموضوعه، وأورد الأحرف التي لها معنى في اللغة العربية. ولكن، يبدو أن أبا علي الفارسي كان يبخس الرماني حقه، فقد قال فيه: «لو كان النحو ما يقوله الرماني لم يكن معنا منه شيء، ولو كان النحو ما نقوله لم يكن معه منه شيء»[3].

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٧.
(٢) المصدر نفسه، ص ٣٥.
(٣) الرماني، كتاب معاني الحروف، دار الشمال للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٨، ص ٢٠.

بدأ الرماني كتابه بالحروف الأحادية[1] (الألف ـ الباء ـ التاء ـ الفاء ـ الكاف ـ اللام ـ الواو)، ثم بالثنائية (أل ـ أم ـ أنْ ـ إنْ ـ أو ـ أيْ ـ لا ـ ما ـ وا ـ ها ـ يا ـ بَلْ ـ عنْ ـ في ـ مِنْ ـ قَدْ ـ كي ـ لن ـ لم ـ لو ـ هَلْ ـ مُذ)، ثم بالحروف الثلاثية (منذ ـ نَعَم ـ بلى ـ ثم ـ جَيْر ـ خَلا ـ رُبَّ ـ على ـ سوف ـ إنَّ ـ أنَّ ـ ليتَ ـ ألا ـ إلى ـ إذا[2] ـ أيا ـ هَيَا)، ثم الحروف الرباعية (حاشا ـ حتى ـ كأنَّ ـ كلا ـ لولا ـ لوما ـ لعل ـ إلاّ ـ أمّا ـ إمّا ـ هلاّ ـ لمّا ـ لكنّ)[3].

ويلفتنا أن المؤلف يدرج الحروف الأحادية بترتيب أبجدي، في حين أنه لا يدرج الحروف الأخرى كذلك، ولا يراعي في عرضها أي ترتيب. وهو يعرض شتى استعمالات الحروف، مراعياً أقوال النحاة حيناً، كقوله في باب الهمزة: «وإذا استُعملت في النداء فلا ينادى بها إلا القريب دون البعيد... وإذا استُعملت في الاستفهام فإنها تأتي على أوجه: منها أن يكون على جهل من المستفهم؛ كقولك: أقامَ زيدٌ؟... ومنها أن يكون إنكاراً: أزيدٌ أمرَكَ بهذا؟... ومنها أن يكون توبيخاً... ومنها أن يكون تعجباً... ومنها أن يكون استرشاداً... وزعم أبو عبيدة أنها إيجاب، وليس بشيء... وتكون تقريراً أو تحقيقاً...»[4] وربما علّق على الأقوال حيناً، وربما تركها من غير تعليق.

واللافت أن الرماني غالباً ما يأخذ بأقوال سيبويه، يقول مثلاً في حرف السين: «من الحروف العوامل، لأنها قد صيغت مع ما دخلت عليه حتى صارت كأحد أجزائه، ولولا ذلك لوجب أن تعمل، لأنها مختصة بالفعل، ومعناها التنفيس، وذلك قولك سأخرج وسأذهب، فهي عِدَة وتنفيس كما قال

(١) أي الحروف التي تتألف من حرف واحد، وقد سماها «الحروف الهجائية».

(٢) لا يثبت الرماني النون في كتابة «إذاً» سواء أكانت عاملة أم مهملة.

(٣) يلي هذا الكتاب كتاب آخر يدعى أيضاً «كتاب الحروف» (وهو نسخة اسطمبول/ كوبريلي) يتكلم فيه صاحبه على جملة أدوات. ولكننا لن نتناوله هنا، بل نكتفي بالكتاب الأول.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٥ ـ ٣٦.

سيبويه»[1]. ويأخذ بأقوال الخليل أيضاً: «فأما من قرأ (تماماً على الذي أحسنُ)[2] فبعيدة عند النحويين، ولكن يجوز مثل هذا إذا طال الكلام، لأن الخليل حكى: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً»[3]؛ ويستشهد بغيرهما أيضاً، كقطرب[4]، ويونس[5]، والأخفش[6]، والمبرد[7]. وربما استشهد بالفراء، كقوله في باب «أل»: «أحدهما أن تكون (أي أل) عوضاً من الهمزة، وذلك في اسم الله عز وجل، الأصل فيه: إلاه، فحذفت الهمزة حذفاً على غير قياس، وعوض منها «أل» هذا أحد قولي سيبويه والفرّاء»[8]، ولكنه اميل، عموماً، إلى المدرسة البصرية في آرائه، بل نجده يستشهد بها: «وأنشدوا:

فَـإِنْ أَهلِـكْ فـذي حَنَـقٍ لظـاهُ يَكَـادُ عَلَـيَّ يَلْتَهِـبُ ٱلْتِهَـابـا

والوجهُ عند البصريين أن ربّ ههنا مضمرة، وهي العاملة لا الفاء»[9]. وربما استشهد بالكوفيين، كقوله في باب «إنْ»: «والكوفيون يزعمون أنَّ إنْ بمعنى «ما» واللام بمعنى إلا (وذلك في الآية: ﴿إنْ كلُّ نفسٍ لَمَّا عَلَيها حافِظ﴾[10]، والتقدير عندهم «ما كل نفس إلا عليها حافظ»[11].

---

(1) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(2) الأنعام/ ١٥٤.

(3) الرماني، كتاب معاني الحروف، ص ٥٢.

(4) يقول، مثلاً، في باب اللام: «وحكى قطرب: أراكَ لَشاتمي، وإني أراك لَمسحا». (المصدر نفسه، ص ٥٦).

(5) يقول، مثلاً، في باب اللام أيضاً: «وحكى يونس: زيد والله لَرَافِقٌ بكَ». (الموضع نفسه).

(6) يقول، مثلاً، في باب الواو: «وكان أبو الحسن الأخفش يذهب إلى أن ما بعد الواو ينتصب انتصاب «مَعَ» في قولك جئتُ معه» (المصدر نفسه، ص ٦٣).

(7) يقول، مثلاً، في باب الواو أيضاً: «واختلفت العلماء في قوله: حتى إذا جاءوها وفُتِحتْ أبوابُها (الزمر/٦٣)، فذهب المبّرد إلى أن الواو زائدة والتقدير حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها». (المصدر نفسه، ص ٦٦).

(8) المصدر نفسه، ص ٦٨ ـ ٦٩.

(9) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(10) التوبة/ ٦.

(11) الرماني، كتاب معاني الحروف، ص ٧٨.

الفصل الثالث:
تقويم وآراء في معاجم المعاني

١ ـــ ملاحظات مبدئية:

كانت معاجم المعاني، كما رأينا، أسبق إلى الظهور من المعاجم المجنسّة التي سنتوقف عندها بعد قليل. وقد جاء بعضها بشكل رسائل. إلا أن اللافت هنا هو تعثّرها المنهجي، أو تعثر أكثرها، بحيث جاءت تفتقر إلى الترتيب الصارم. فإذا وجدت في بعضها بعض الترتيب، كما هي الحال، مثلاً، في «كتاب معاني الحروف» الذي سبق عرضه للرماني، أو في «كتاب الهمز» لأبي زيد الأنصاري[1]، وإذا وجدت في بعضها كثيراً من الترتيب مثل «كتاب فعلتُ وأفعلتُ» الذي سبق عرضه للجواليقي فإن الطابع العلمي مفقود فيها. لأنك في الفئة الأولى من هذه الكتب تجد فوضى واضطراباً كبيراً في العرض، حتى إنك لتُضطر إلى قراءة الكتاب كله للعثور على كلمة، لأن صاحبه لم يرتّبه ترتيباً أبجديّاً، ولا رتّبه بشكل واضح ومنظم، بل ساق فيه معارفه سوقاً إعتباطياً.

وفي الفئة الثانية من هذه الكتب، تجد المشكلة نفسها، وإن كان بعض الأبواب مرتباً بشكل أبجدي. فكتاب الهمز، مثلاً لا عنوان لأبوابه، ولا ترتيب لأحرفه ولا تستقيم لك الكلمة فيه استقامةً جليةً؛ وأحياناً تفتقر إلى شرح كما هي الحال في «كتاب فعلت وأفعلت».

والكتاب المذكور عينه ينتمي إلى الفئة الثالثة التي عرفت ترتيباً أبجدياً معيناً، ولكنها افتقرت إلى المنهجية العلمية، ذلك لأن مؤلفه لم يعتمد طريقة

---

(١) يتناول الأنصاري في هذا الكتاب الألفاظ التي تنتهي بالهمز، والتي لا جامع بينها إلا الإنتهاء بهذا الحرف، نحو كَثَأً، وكَشَأً، وَكَدَأً، وكَفَأً، الخ... وقد نشر هذا الكتاب الأب لويس شيخو عام ١٩١٠.

واحدة يلتزمها في عرض الألفاظ وضبطها وتحقيق شرحها. بل اكتفى بإيرادها على حروف المعجم.

لكن هذا النوع من المعاجم بات اليوم ملحّاً جداً، ولا تخفى أهميته على أحد، لأننا بحاجة إلى جمع المادة اللغوية في موضوعات كثيرة يحتاجها صاحب الاختصاص، كالألفاظ النفسية (ألفاظ علم النفس)، والمصطلحات الفلسفية، والحقوقية، والهندسية، وما إلى ذلك لأن انتشار التخصص والعلوم حتّم هذا. بل حتى في اللغة نفسها بتنا بحاجة إلى معاجم توزّع موضوعاتها واختصاصاتها، كمعجم معاني الأسماء (أسماء الأعلام)، أو كمعاجم تصويب اللغة، وكمعاجم المؤنث، وكمعاجم علوم اللسانيات، وما إلى ذلك من أمور لا داعي لأن نحصيها هنا.

٢ ــ معاجم المعاني وتطورها في المرحلة الأخيرة:

بقيت معاجم المعاني على ما هي عليه في عصر النهضة وحتى فترة متأخرة من القرن العشرين، بل إن بعضها ظل حتى الآن على النحو الذي عرفناه.

وإذا راجعنا أعمال النهضويين الكثيرة، ولا سيما في القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين وجدنا واضحاً ما نقول. وسوف نمثل على ما نقول بثلاثة كتب، الأول هو «لغة الجرائد» لإبراهيم اليازجي، والثاني «نُجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد» لليازجي أيضاً.

أولاً ــ لغة الجرائد لليازجي[١]:

كان هدف المؤلف من هذا المعجم أن يصوّب ما جاء من أخطاء لغوية في المقالات التي يطالعها الناس في جرائد عصره. والكتاب عبارة عن سلسلة مقالات لغوية نشرها اليازجي في مجلته «الضياء» التي كانت تصدر آنذاك «منتقداً فيها الأخطاء الشائعة في صحف زمانه، ومبّيناً وجه الصحة منها، في سبيل كتابة سليمة»[٢].

---

(١) اليازجي، لغة الجرائد، دار مارون عبود، طـ ١، ١٩٨٤، ص ٩.
(٢) المصدر نفسه، ص ٩.

وعلى الرغم من أن الكتاب الذي أمامنا جاء كما أسلفنا، أي جملة مقالات، فإنه معجم يمكن إدراجه في نوع معاجم المعاني، لأنه يختص أساساً في تصويب اللغة، وتحديداً لغة الجرائد التي كانت في عصره.

ويبدى الكتاب بالكلام على «موضع الجرائد من الأمة»[1] وينتقد المواضيع التي تتطرق إليها، ولا سيما الأمور السياسية في البلدان الغربية، وهي أمور لا تهم القراء المصريين آنذاك، إلا النخبة منهم. كما يفتقد تكرار الخبز نفسه في أكثر تلك الجرائد، وإغفال ما ينمّي ثروة البلاد، ويهذب الأخلاق، والخلل الذي عرفته بلاده، وما إلى ذلك من أمور[2].

ثم يبدأ بنقد اللغة قائلاً: «بيدَ أننا مع ذلك كله لا نزال نرى في بعض جرائدنا ألفاظاً قد شذّت عن منقول اللغة، فأنزلت في غير منازلها أو استُعملت في غير معناها، فجاءت بها العبارة مشوّهة، وذهبت بما فيها من الرونق وجودة السبك، فضلاً عما يترتب على مثل ذلك من انتشار الوهم والخطأ، ولا سيما إذا وقع في كلام من يوثق به، فتتناوله الأقلام بغير بحث ولا نكير»[3].

ويجري عرض الأخطاء وتصويبها بشكل إعتباطي، وبطريقة غير علمية، تذكرنا بما رأينا من فيض في كتب العرب القدامى، وبطريقة تصعّب على القارىء البحث عن تصويب الكلمة كثيراً. مثال على ذلك قوله: «ومن ذلك قولهم: تقدّم إليه بكذا، يعنون رغب إليه فيه، وسأله قضاءه، وإنما يقال: تقدم إليه بمعنى أوعز إليه أو أمره، تقول: تقدم الأمير إلى عامله أن يفعل كذا وكذا فهو على عكس المعنى الذي يريدونه كما يرى. ومن ذلك قولهم: شكر له على إحسانه، وشكر لإحسانه وشكر له لإحسانه. صورٌ لا تكاد تتعداها كتابات الأكثرين، وكلها حائدة عن الصواب. قال في تاج الروس شكره وشكر له... وشكرتُ الله وشكرتُ الله وشكرت لله وكذلك شكرتُ نعمة الله وشكرتُ بها. وفي البصائر للمصنف.. يقال شكرته

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٥.
(٢) المصدر نفسه، ١٥ ـ ٢٧.
(٣) المصدر نفسه، ص ٢٩.

وشكرتُ له وباللام أفصح... ومن ذلك قول بعضهم: مزق الكتاب إرباً إرباً، وقطع الحبل إرباً إرباً، أي قطعةً قطعةً، وأكثرهم يقرأها إرَباً إرَباً بفتحتين وليس ذلك من شيء بصواب. إنما يقال قطّعت الذبيحة إرباً فإرباً بكسر الهمزة وسكون الراء أي إرباً قارباً، ومعنى الإرب العضو، فهو خاص بما له أعضاء، ولا يجوز استعماله للكتاب والحبل وأمثالهما. وأما الأَرَب بفتحتين فمعناه الحاجة»[1].

وعلى هذا، فإن اليازجي يرسل تصويباته إرسالاً، ويشبعها بالشروع اللغوية والتعليقات، ولكنه لا يُدرجها بطريقة ألفبائية، ولا بشكل علمي واحد. فإذا أردت أن تعثر مثلاً على «أدّاه حقه»[2]، فعليك أن تقرأ كل الصفحات التي تسبق تلك الكلمة. وربما كان اليازجي يهدف من هذا جعل القارىء يقرأ كل الكتاب، أو كل مقالاته. ولا يشفع فيه أنه كتب الكتابَ مقالاتٍ.

ـ ثانياً: نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد

لليازجي: يصرّح اليازجي، في مقدمة كتابه عن سبب وضعه هذا المؤلف، فيقول إن اللغة العربية قد نمت وتطورت كثيراً في خلال العصور، حتى صارت بحراً زاخراً بالمفردات والمعاني والتراكيب الرائعة، ثم عرفت إنحطاطاً مع إنحطاط شأن العرب، فنهضةً مع عصره نشّطتها من جديد. ويقول محدداً هدفه من كتابه: «ولذلك رأيتُ أن أخدم المشتغلين بهذه الصناعة وإن كنت أقلّهم بضاعة بأن أجمع لهم من مُتَرَادِف ألفاظ هذه اللغة وتراكيبها ما يجعل نادَّها منهم على حبل الذراع ويسدد أقلامهم للجري على محكم أسلوبها بما يهيّء لهم من بُعد المتناوَل وانفساح الباع»[3]. أي أن هدف المؤلف هو إعانة الكتاب على التعبير المستقيم الغنيّ بهذه اللغة، وهذا شبيه إلى حد كبير بهدف صاحب «كتاب الألفاظ الكتابية» الذي عرضناه منذ قليل.

---

(١) المصدر نفسه، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٣) اليازجي، نجعة الرائد وشرعة الوارد، المكتبة البولسية، ط ٣، ١٩٧٠، ١/ و ـ ز.

لهذا السبب أورد اليازجي مفردات ومرادفاتٍ وتعابيرَ وقوالبَ لفظية، وزّعها على اثني عشر باباً اختلف مضمونها وعناوينها.

على أن الطابع العلمي كان غائباً عن هذا التوزيع. فعلى الرغم من أن صاحب الكتاب حاول أن يبوّب مادته ويقسمها فصولاً، ظلت أبوابه وفصوله بعيدة عن الترتيب. وإذا أخذنا الفصل الأول[1]، على سبيل المثال، وهو بعنوان «في الخلق وذكر أحوال الفطرة وما يتصل بها» وجدناه ينقسم اثني عشر فصلاً هي التالية: في الخلق في القوة البدنية وضعفها، في حسن المنظر وقبحه، في السمن والهزال، في الطول والقصر، في الأطوار والأسنان، في الحواسّ وأفعالها وما يتعلق بها، في البصر، في السمع، في الذوق، في الشم، وفي اللمس. ولكنه لا يرتب كل فصل ترتيباً أبجدياً يسهّل للقارىء بحثه عن مراده، بل يورد الكلام مُرْسَلاً، من غير ترتيب. مثال على ذلك قوله في الشم: «تقول شَمِمتُ الشيء، وشَمِمتُ رائحتَه، وأشممتها، ونَشِقْتُها، وتنشّقتها، ونشيتُها، واستنشيتُها، وسُفْتُها، واْستَفَّتُها، وقد وجدتُ ريحَ الشيء، ووجدتُ نِشوتَه، واستروحْتُ منها ريحاً طيبة، وهو طيب الشميم والنشق والنُشوة»[2]. ويتابع في الفصل نفسه قائلاً: «وتقول انتشرت رائحة الشيء، وسطعت، وفاحت، وثقّبت، وهاجت، وارتفعت، وضاعت، وتضوّعَتْ، وتثوّرَتْ. وقد نَمّ الشيء إذا سطعت رائحته. وشمِمتُ رائحتَه، وريحه، وريحته، وعرْفَه، ونَشْره، وبنّتَه...»[3] فنحن نجد أنفسنا أمام عرض واسع للمفردات والتعابير، ولكنه عرض يخلو من الترتيب الداخلي والنظام. فليس يكفي توزيع اللغة على فصول ومعانٍ، بل يجب، في المعجم، أن تُنظم الفصول وترتّب بحيث يتمكن المرء من العثور على اللفظة التي يريد، أو على العبارة بأسهل طريقة وبأسرعها. وهذا ما لا نعثر عليه هنا.

لكننا نعثر، بالمقابل، على معاجم متطورة منظمة ومبّوبة بشكل علمي.

---

(١) يمتد من ص ١ حتى ٦٨.
(٢) المصدر نفسه، ١/٣٧.
(٣) المصدر نفسه، ١/٣٧ ـ ٣٨.

ومعظم معاجم هذه الأيام تكون كذلك لأن الاتجاه نحو التنظيم والترتيب طابع غلب على عصرنا، حتى صارت للوقت أهمية بالغة، وصار التقعيد يتطلب كل هذا ويحتّمه. ولعل التركيز على الاختصاص أدى إلى هذا. فالعالِمُ، في العصر العباسي مثلاً، كان يأخذ من كل علم بطرف، فنجده يعرف اللغة والتاريخَ والمنطقَ والانسابَ والرياضيات والطبيعيات، وغير هذا، حسبنا أن نذكر هنا الجاحظ تمثيلاً. لن هذا لم يعد ممكناً اليوم لأنّ لكل فرع من فروع المعرفة تخصصاً، بل أحياناً أكثر من تخصص؛ لذلك، وبسبب انتشار التركيز والعلم، نجدنا أحوج ما يكون إلى معاجم متخصصة بكل فرع من فروع المعرفة على حدة، ومرتبة بشكل علمي دقيق، من جهة أخرى، بحيث تكون لها منهجية صارمة، دقيقة، يلتزمها المؤلف ولا يحيد عنها في وضعه فعجمه. وسوف نمثّل على هذا بكتاب «موسوعة الحروف في اللغة العربية» لإميل بديع يعقوب.

ـ ثانياً: موسوعة الحروف في اللغة العربية لإميل بديع يعقوب:

يتناول هذا المعجم، بشكل موسوعي، حروف المباني والمعاني في اللغة العربية بشكل منضبط وعلمي دقيق، فيثبت الحرفَ بصفاته وأقسامه وفروعه، ويرتّب الموادّ بشكل ألفبائي، ويبوّبها بحسب إملائها، ويأخذ في الاعتبار حركاتها[1]، ويحاول أن يعتمد طريقة واحدة في كل ما يتناول ويعرض؛ فإذا عرض لبيت شعريّ مثلاً أثبت، قبله، اسم قائله، متى عُرِف القائل، وإلا عبارة «نحو قول الشاعر»[2]، يقول، على سبيل المثال في كلامه على ألف الإطلاق: «ومن إلحاقها بالحرف قول زهير بن مسعود الضبّي:

لَخَيْـرٌ أنـتَ عنـدَ النـاسِ منّـا إذا الـداعـي المُثَـوِّبُ قـالَ: يَـا لاَ

أي: يـا لَفُـلان، فحـذف «فـلان، ثـم ألحـق ألـف الإطـلاق

---

(١) راجع مقدمة المؤلف: إميل بديع يعقوب، موسوعة الحروف في اللغة العربية، دار الجيل، ط ١، ١٩٨٨، ص ٧ ـ ٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨.

باللام»[1]. وهذا يتكرر في الكتاب كله؛ يقول، مثلاً في «أل» الزائدة: «وأما الزائدة زيادة غير لازمة للضرورة الشعرية، فنحو قول راشد بن شهاب:

رأيتُــــكَ لمّـــــا أنْ عَــــرَفْــــتَ وُجُــــوهَنَــــا
صَــدَدْتَ، وطِبــتَ النَفْــسَ يــا قَيْــسُ عَــنْ عمــرو

حيث أدخل الشاعر «أل» على كلمة النفس التي هي تمييز، والتمييز نكرة لا تدخله «أل»، وكان الأصل أن يقول: «طبتُ نفساً» ولكن الضرورة الشعرية قهرته. . .»[2].

بالإضافة إلى هذا جعل المؤلف كل مدخل من مداخل المادة اللغوية التي يتكلم عليها بحرف نافر، ووضعه بين عارضتين (ـ ـ) ليسهل العثور عليه؛ وإذا كانت المادة منقسمة إلى عدة أقسام أتى بكل قسم أيضاً بخط نافر أصغر من الخط السابق لتبقى المادة واضحة.

إن وحدة الطريقة في عرض كل مدخل من مداخل هذا الباب ومعالجته هو ما أعطاه قيمته المنهجية العلمية. فالمطلوب في المعجم، كل معجم، إلى جانب المادة التي يتناولها دقة منهجية تضبطه كله. وهذا ما تحاول أن تلتزم به معاجم اليوم.

٣ ـ خلاصة:

كان هذا عرضاً سريعاً لمعاجم المعاني، تبّينا من خلاله تطوّرها من رسائل بسيطة، إلى كتب فيها سرد لموادّ لغوية بشكل يفتقر إلى التنظيم والترتيب، إلى كتب ممنهجة ومنظمة سهّلت للباحث الوصول إلى هدفه[3].

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٦.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٢.
(٣) نشير هنا إلى عدد من معاجم المعاني المهمة جداً التي وضعها العرب قديماً: وهي متكاملة وذات طابع موسوعي، وقد نالت شهرة كبير. منها: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي، ووفيات الأعيان لإبن خلّكان، والشعر والشعراء لإبن قتيبة، ومعجم البلدان لياقوت الحموي، وكذلك معجم الأدباء له أيضاً، ومعجم الأفعال المبنية للمجهول (ويدعى أيضاً: إتحاف الفاضل بالفعل المبني=

وهنا نشير إلى أن التنظيم الذي نتكلم عليه ليس شيئاً خارجياً في المعجم بل جزء منه لا يتجزأ، وشيء من صلب التأليف المعجمي ومن صلب مفهوم المعجمات نفسه.

= لغير الفاعل) للشافعي، وغيرها كثير.

الفصـل الرابع:
المعاجم المجنّسة وتطوّرها

١ ــ التعريف بمعاجم الألفاظ أو المعاجم المجنسة:

يراد بها المعاجم التي تعالج الألفاظ، كما سبق أن ذكرنا في فصل سابق، فتضبطها، وتظهر أصولها وتصاريفها ومعانيها، ويكون لها نمط خاص في ترتيب الألفاظ مبني على أحرف الهجاء، سواء من حيث مخارجها الصوتية، كما هي الحال في «كتاب العين» للخليل بن أحمد الفراهيدي، أم من حيث حرفها الأخير، كما هي الحال في كتابي «الصحاح» للجوهري، و «لسان العرب» لابن منظور، أم من حيث حرفها الأول، كما هي الحال في «أساس البلاغة» للزمخشري و «أقرب الموارد» للشرتوني.

وتكوّن هذه المعاجم كتباً مستقلة، قائمة بنفسها، في حين أن معاجم المعاني كانت، في الأساس، وكما رأينا، رسائل، أو أبواباً من الكتب، وربما جاءت، فيما بعد، كتباً مستقلة. وكان اللغويون أسبق في وضع هذه المعاجم، ثم وضعوا، في فترة لاحقة، معاجم الألفاظ.

وتقوم معاجم الألفاظ على أسس ثلاثة:

١ ــ الأساس الأول هو النظام الذي رُتّبت عليه موادّ المعجم، واختيار الترتيب الهجائي لها قاعدة. وكان كتاب العين أول المعاجم من هذا النوع.

٢ ــ الأساس الثاني هو حصر مشتقات المادة اللغوية بعد تغيير مواضع حروفها، وهو ما يُعرف في فقه اللغة باسم الاشتقاق الكبير (مثلاً: عشق ـ قعش ـ قشع ـ شقع)[١]

---

(١) هناك أربعة أنواع من الاشتقاق لحظها فقه اللغة، هي: الاشتقاق الأصغر (أو =

٣ ـ الأساس الثالث هو عدد الأحرف التي تتكوّن منها المادة: ثنائي، ثلاثي، رباعي، خماسي... وتختلف النظرة إلى هذه الأعداد باختلاف اللغويين.

٢ ـ أنواع المعاجم المجنّسة:

تتعدد أنواع المعاجم المجنسة وفقاً للمراحل التي مرت بها. وسوف نقوم بدراسة بعض نماذجها وندرجه في خمسة أنواع نتناولها تباعاً من خلال نماذج:

ـ أولاً: ما قام ترتيبه المتسلسل على الأساس الصوتي، وهو «كتاب العين» للخليل.

ـ ثانياً: ما قام ترتيبه المتسلسل على الأساس الأبجدي ولكن على أساس مبدأ الاشتقاق الكبير، ونمثل عليه بكتاب «جمهرة اللغة» لابن دريد.

ـ ثالثاً: ما قام ترتيبه المتسلسل على الأساس الأبجدي معتمداً الحرف الأخير من الكلمة المجردة، ونمثل عليه بكتاب «الصحاح»

= الصغير)، وقوامه المادة الثلاثية للكلمات المؤلفة من ثلاثة أحرف، أو الرباعية أو الخماسية في الكلمات المؤلفة من أربعة أحرف أو خمسة، مرتبة ترتيباً ثابتاً، من غير تبديل في المواقع بين الكلمة المشتقة والمادة الأصلية (قارن: محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر: طـ ٦، ١٩٧٥، ص ٨٥ ـ ٨٦)؛ والاشتقاق الكبير، وقوامه الحرف العربي وقدرته الدلالية، وتأثيره في تكوين معنى الكلمة، فتجتمع المواد المؤلفة من ثلاثة حروف مشتركة مهما إختلفت تقليباتها في معنى مشترك مرتبط بأحرفها (مثلاً: جذب ـ جبذ ـ بجذ ـ إلخ...)؛ والاشتقاق الأكبر، ويقوم على ما يقوم عليه الاشتقاق الكبير، مع إمكانية تغيير حرف واحد من الأحرف الثلاثة، وبقاء معنى مشترك بين الكلمات بسبب خصائص المعاني التي للأحرف المنفردة (مثلاً: جذب ـ جذر ـ شقّ ـ بقّ ـ الخ...)؛ والاشتقاق الكُبّار، ويقوم على النحت، أي على دمج كلمتين معاً لإشتقاق كلمة واحدة لها معنى الكلمتين، نحو: برمائيّ (من: برّيّ ومائيّ) وزمكانيّ (من: زمانيّ ومكانيّ)، الخ... وسنتوقف عند هذا فيما بعد.

للجوهري، و «مختار الصحاح» لأبي بكر الرازي، و «لسان العرب» لابن منظور، و «القاموس المحيط» للفيروزابادي.

ـ رابعاً: ما قام ترتيبه المتسلسل على الأساس الأبجدي معتمداً الحرف الأول من الكلمة، ويمثل عليه بكتاب «أساس البلاغة» للزمخشري، و «أقرب الموارد» للشرتوني، و «المنجد» للويس معلوف، و «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربية.

ـ خامساً: ما قام ترتيبه المتسلسل على الأساس الأبجدي معتمداً الحرف الأول من الكلمة، ولكن من غير ردّها إلى أصلها المجرّد، ونمثل عليه بكتاب «المنجد الإعدادي».

ـ أولاً: «كتاب العين» للخليل بن أحمد:

كان هذا الكتاب أول معاجم الألفاظ الكاملة عند العرب. لكن بعضهم يقول إن الخليل لم يضع الكتاب كله. فقد روى السيرافي عنه أنه «عَمِلَ أوّل كتاب العين المعروف المشهور الذي به يتهيأ ضبط اللغة»[1] وروى ابن منظور أن معظم «العلماء العارفين باللغة يقولون: إن كتاب العين في اللغة المنسوب إلى الخليل بن أحمد ليس تصنيفه، وإنما كان قد شرع فيه ورتّب أوائله وسماه بـ «العين»، ثم مات فأكمله تلامذته النضر بن شميل ومن في طبقته وهم مؤرج السدوسي ونصر بن علي الجهضمي وغيرهما، فما جاء الذي عملوه مناسباً لما وضعه الخليل في الأول، فأخرجوا الذي وضعه الخليل منه، وعملوا أيضاً الأول، فلهذا وقع فيه خلل كثير يبعد وقوع الخليل في مثله»[2]. وروى ابن المعتز أن الخليل كان منقطعاً إلى الليث بن نصر فلّما صنّف «كتاب العين» خصّه به، فلقي عنده مكانة كبيرة، وأقبل عليه يحفظه، فحفظ نصفه. ثم اشترى له جارية، فغارت ابنة عمه وأحرقت له «كتاب العين»؛ فحزن حزناً شديداً، ودوّن القسمَ الذي حفظه منه، ثم جمع علماء عصره وأمرهم أن يكملوا الكتاب على نمطه، ففعلوا حتى

---

(١) السيوطي، بغية الوعاة، المكتبة العصرية، لا تاريخ، ١/٥٥٧.
(٢) ابن خلكان، وفيات الأعيان، دار صادر، ١٩٧٧، ٢/٢٤٦ ـ ٢٤٧.

أتمّوه[1]. وروى بعضهم أن الكتاب ليس للخليل، بل لليث بن نصر بن سيار الخراساني، وكان رجلاً صالحاً، عمل هذا الكتاب، ونسبه إلى الخليل ليرغّب الناسَ فيه[2].

على كل حال، سواء أصحّت هذه الروايات أم لا تبقى أهمية «كتاب العين» قائمة. وقد اعتمد تنظيمه على ثلاثة أسس، هي:

أ ــ الأساس الصوتي: إعتمد الخليل في ترتيب مادة معجمه اللغوية على أساس صوتي، وقد يكون مردّ ذلك أنه عالم موسيقى وعَروض، والأصوات أمر أساسي بالنسبة إليه. والمقصود بالأساس الصوتي أن ترتيب ألفاظ المعجم قد تمّ وفقاً لمق مخارج الحروف. ورُتّبت أحرفُ هذا المعجم بالتدرّج التالي: ع ـ ح ـ هـ ـ خ ـ غ/ ق ـ ك/ ج ـ ش ـ ض/ ص ـ س ـ ز/ طـ ـ د ـ ت/ ظـ ـ ذ ـ ث/ ر ـ ل ـ ن/ ف ـ ب ـ م/ و ـ ا ـ ي ـ ء. وهنا نشير إلى أن الهمزة أعمق الأحرف صوتياً، ولكنه تركها مع أحرف العلة لأنها تبدل منها، ولأن شكلها يكون مع كراسٍ مختلفة، كما أرجأ الهاء إلى المكانة الثالثة، فبدأ بالعين. وقد ورد في مقدمة كتاب العين ما يبرر اختياره البدء بهذا الحرف، جاء: «فأَعْمَلَ (أي الخليل) فكره فيه فلم يمكنه أن يبتدىء التأليف من أول ا، ب، ت، ث، وهو الألف، لأن الألف حرف معتل فلما فاته الحرف الأول كره أن يبتدىء بالثاني ـ وهو الباء ـ إلا بعد حجة واستقصاء النظر، فدبّر ونظر إلى الحروف كلها وذاقها، فوجد مخرج الكلام كله من الحلق، فصيّر أولاها بالابتداء أدخل حرف منها في الحلق.

وإنما كان ذواقُهُ إياها أنه كان يفتح فاه بالألف ثم يظهر الحرف، نحو أبْ، أتْ، أحْ، أعْ، أغْ، فوجد العين أدخل الحروف في الحلق، فجعلها أول الكتاب، ثم ما قرب منها الأرفعُ فالأرفعُ حتى أتى على آخرها وهو

(1) السيوطي، المزهر، ١/ ٧٧.
(2) الموضع نفسه.

الـمـيـم»[1].

ب ـ **التصريفات والتقليبات**: حاول الخليل أن يظهر ضروب المعاني مع تقليب المادة، وترتيب حروفها في موضع واحد. ومعنى هذا أن الخليل إستطاع، عندما وضع معجمه بهده الطريقة أن يحصي عدد الكلمات المعجمية العربية، وأن يشير إلى الصيغ المهملة في كلّ التقليبات الثلاثية والرباعية والخماسية[2]. فمدخل المواد، بالنسبة إلى الخليل، أحرف ثلاثة توزّع وفقاً لعمقها الصوتي، ثم تُقَلَّب تدريجياً. وسوف نضرب مثلاً على هذا من كتاب العين. ورد في «باب العين والنون والقاف».

---

(١) الخليل بن أحمد، كتاب العين، ١/٤٧. ويشرح المحقق هذا في مقدمته، فيقول: «وكان قد بدأ بالعين، لا لأنها أول الحروف مخرجاً، ولكنها أول الحروف نصاعة وثباتاً، والهمزة عنده هي أول الحروف مخرجاً، لأنها نبرة في الصدر تخرج بإجتهاد على حد تعبيره في الكتاب، ولم يبدأ بها «لأنها حرف مضغوط مهتوت إذا رفّه عنه انقلب ألفاً أو واواً أو ياء». ولم يجعل البدء بالألف لأنها ساكنة أبداً، ولا بالهاء لهتتها وخفائها فهي كالألف، ولكنها أقوى منها في التأليف، لأنها تقبل الحركة، ويُبدأ بها، ومن أجل ذلك أخرها عن العين، لأن العين عنده أنصع الحروف». (المصدر نفسه، ١/١٧).

(٢) لا بد من الإشارة إلى أن اللغة العربية قد إعتمدت وضع مفردات قوامها حرفان إثنان مع حركاتها؛ ويمكن، نظرياً، إحصاؤها حسابياً كما يلي: ٢٩ (أو ٢٨ بإسقاط الهمزة التي تتلاشى أحياناً) × ٢٧ = ٧٨٣، أو ٧٥٦ (ولكننا لا نقع في الواقع إلا على عدد ضئيل من هذه الكلمات، مثل: أب، وأم، ودم، وأخ، ويد... وغير ذلك ثُلِّثَت بأحرف إضافية مقدّرة). من هنا تقوم بنيانية المعجم العربي على الأصول الثلاثية، وتمثل الكلمات ـ الموادُّ الثلاثية أرقاماً رياضيةً، نظرياً، على النحو التالي: ٢٨ × ٢٧ × ٢٦ = ١٩٦٥٦. ولكن هذا الرقم يقل إذا لاحظنا التنافر الصوتي والإستعمال. وربما اكتفت العربية بعدد قليل نسبياً من الجذور، قياساً على الرقم الأول، تتفرع منها فروع بالاشتقاق. وكذلك الأمر مع الرباعي والخماسي. (قارن: ريمون طحان، الألسنية العربية (المكتبة الجامعية ـ ٢)، دار الكتاب اللبناني، ط ١، ١٩٧٢، ص ٧٨ وما بعدها).

عـنــق:

العَنَق: من سَيْر الدوابّ. والنعت مِعْنَاق ومُعْنِق وعَنيق. وسيرٌ عَنيق. وبرْذَوْنٌ عَنَقٌ. ولم أسمع عَنَقَه... ويجوز للشاعر أن يجعلَ العَنَق من السير عَنيقاً. والمُعْنِق من جِلد الأرض: ما صَلب وارتفع وما حواليه سَهل... وجمعه معانيق. والعُنُق معروف... وتقول: «جاء القوم رَسَلاً رَسَلاً وعُنُقاً عُنُقاً إذا جاءوا فِرَقاً»... واعتنقت الدابة: إذا وقعت في الوحل فأخرجت أعناقها... والمُعْتَنَق: مخرج أعناق الجبال من السراب... والاعتناق من المعانقة... وتعنّقت الأرنب في العانقاء (وتعنّقتها، كلاهما مستعمل): دسَّتْ عُنُقَها فيه وربما غابت تحته، وكذلك اليربوع والعانقاء... والعَنْقاء طائِر لم يبقَ في أيدي الناس من صفتها غير اسمها... والعَنْقاء الداهية. والعَنْقاء: اسم ملك... والأعنق: الطويل العُنُق. والأعنق: الكلب الذي في عنقه بياض كالطوق. العَنَاق: الأنثى من أولاد المعز... وعَنَاق الأرض: حيوان أسود الرأس طويل الظهر أصغر من الفهد ويجمع على عُنوق.

قـعـن:

اشتق منه اسم قُعين وهو في أَسَد وفي قيس أيضاً... والقَعيون من العشب: نبتٌ على فَيْعول... قيل: يكون القيعون من القَيْع كالزيتون من الزيت.

قـنـع:

قَنِعَ يقنع قَناعةً: أي رضي بالقسم فهو قَنع وهم قَنِعون... وقَنَعَ يَقْنَع قُنوعاً: تذلّل للمسألة فهو قانع... ورجلٌ قَنَعٌ أي كثير المال والقَنوع بمنزلة الهبّوط ـ بلغة هذيل ـ من سفح الجبل، وهو الارتفاع أيضاً... والقِناع: طَبَقٌ من عَسيب النخل وخُوصه. والإقناع: مدُّ البعير رأسَه إلى الماء ليشرب... والرجل الرجل يُقنِع يَدَه في القُنوت أي يمدّها فيسترحم ربَّه. والقِناع أوسعُ من المِقْنَعَة... والقِنْعَة وجمعها القِنَع وجمعُ القِنَع القِنْعان: وهو ما جرى بين القُفّ والسهل من التراب الكثير، فإذا نضب عنه الماء صار فَراشاً يابساً...

قعق:

نَعَقَ الراعي بالغنم نعيقاً: صاح بها زَجْراً. ونَعَقَ الغرابُ يَنعِقُ نُعاقاً ونَعِيقاً. وبالغين أحسن والناعقان: كوكبان أحدُهُما رِجْلُ الجوزاء اليُسرى والآخَر منكبُها الأيمن: وهو الذي يسمّى الهَقْعَة، وهما أضوأ كوكبين في الجوزاء.

نقع:

نَقَعَ الماءُ في مَنْقَعَة السيل ينقع نقعاً ونقوعاً: اجتمع فيها وطال مَكْثُهُ. وتُجمعُ المنقَعَة على المناقِع، وهو المستنقع: أي المجتَمِع. واستنقعتُ في الماء: أي لبثتُ فيه متبرّداً. وأنقعتُ الدواءَ في الماءِ إنقاعاً. والنَقوع: شيء يُنقع فيه زبيب وأشياءُ ثم يُصفّى ماؤه ويُشرب. واسمُ ذلك نُقُوع. ونَقَع السمّ في ناب الحيّة: ... اجتمع فيه... وانتقع لون الرجل وامتقع أُصْوِبَ: تغيّر... والنَقيع: شرابٌ يتخذ من الزبيب يُنقع في الماء من غير طبخ. والنقيعةُ هي العبيطة من الإبل... والنَقع: الغبار... ونَقَع الصوت: إذا ارتفع. ونَقَع بصوته، وأنْقَعَ صوتَه: إذا تابَعَه... ونَقَع الموتُ يعني كثر. وما نقعتُ بخبره نقوعاً: أي ما عجبتُ به ولا صدّقتُ ما عجتُ به أي ما أخذته... والنَقْع: ما اجتمع من الماء في القليب: والنَقيع: البئر الكثير الماء... والمِنْقَع المِنْقَعَة: إناءٌ يُنْقَع فيه الشيء. والأنقوعة: وَقْبَة الثريد التي فيها الوَدَك. وكل شيء سال اليه الماء من مثعب ونحوه فهو أنقوعة»[1]

نلاحظ هنا أن الخليل أورد الموادّ اللغوية التالية: عنق، وقعن، وقنع، ونعق، ونقع. بدأ بالعين في المادة الأولى، ثم بالقاف في المادة الثانية تليها العين، ثم بالقاف تليها النون في المادة الثالثة ـ والنون تلي القاف في تركيب الأحرف المذكورة، ثم بالنون تليها العين في المادة الرابعة، ثم بالنون تليها القاف في المادة الخامسة. ومعنى هذا أنه يرتب الأحرف الثلاثة في الكلمة تدريجياً وفقَ عمقها الصوتي.

---

(١) الخليل بن أحمد، كتاب العين، ١/١٦٨ ـ ١٧٣.

وهو يورد الفعل أولاً في معظم الأفعال، يليه المصدر. وأحياناً يبدأ بالاسم، كم هي في المادة الأولى «عَنق»، حيث بدأ بالاسم «العَنَق».

ج ـ الأبنية: وهي عدد أحرف المادة الأصلية التي يتألف منها. وقد قال الخليل: «كلام العرب مبنيّ على أربعة أصناف: على الثنائي، والثلاثي، والرباعي، الخماسي[1]... وليس للعرب بناء في الأسماء والأفعال أكثر من خمسة أحرف، فما وَجَدْتَ زيادةً على خمسة أحرف في فعل أو اسم، فاعلم أنها زائدة على البناء، وليست من أصل الكلمة»[2]. ومعنى هذا أن الخليل قد حدد الحروف الهجائية العربية بتسعة وعشرين حرفاً (إذ اعتبر الهمزة حرفاً ولم يعتبرها ألفاً)[3]، وحصر بهذه الأحرف التقليبات التي تُبنى على أساسها الكلمات، قال: «اعلم أن الكلمة الثنائية تبنى على وجهين نحو: قَدْ، دَقْ، شَدْ، دَشْ. والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه، وتسمى مسدوسة وهي نحو: ضرب، ضبر، بضر، رضب، ربض. والكلمة الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين وجهاً وذلك أن حروفها وهي أربعة أحرف تُضْرَب في وجوه الثلاثي الصحيح وهي ستة وجوه فتصير أربعة وعشرين وجهاً... والكلمة الخماسية تتصرف على مئة وعشرين وجهاً، وذلك أن حروفها، وهي خمسة أحرف تُضرَب في وجوه الرباعي، وهي أربعة وعشرون حرفاً فتصير مئةً وعشرين وجهاً يُسْتَعْمَل أقلّه ويُلغى أكثره»[4] واللافت هو أن الخليل هنا يشير في كلامه إلى المُهْمَل في كلام العرب، فيكون قد جمع بهذه الطريقة كل إمكانات توليد الكلمات، ثم

---

(١) المصدر نفسه، ١/ ٤٨.

(٢) المصدر نفسه، ١/ ٤٩.

(٣) يقول: «في العربية تسعة وعشرون حرفاً: منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً لها أحياناً ومدارج، وأربعة أحرف جوف وهي: الواو والياء والألف اللينة والهمزة، وسميت جوفاً لأنها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان، ولا من مدارج الحلق، ولا من مدارج اللهاة، إنما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف». (المصدر نفسه، ١/ ٥٧.

(٤) المصدر نفسه، ١/ ٥٩.

أحصى ما هو مستعمل منها، أي أحصى عدد الكلمات ـ الجذور التي وردت في لغة العرب.

وقد جاءت أبنية الخليل على النحو التالي:

١ ـ الثنائي الصحيح، وهو كل ما جاء على حرفين صحيحين لا علة فيهما.

٢ ـ الثلاثي الصحيح، وهو كل ما جاء على ثلاثة أحرف صحيحة.

٣ ـ الثلاثي المعتلّ، وهو كل ثلاثي مثال (جاء في أوله حرف علة، أو أجوف (جاء في وسطه حرف علة)، أو ناقص (جاء في آخره حرف علة).

٤ ـ الثلاثي اللفيف، وهو كل ثلاثي مقرون (جاء ثانية وثالثة حرفي علة، أو مفروق (جاء أوله وآخره حرفي علة).

٥ ـ الرباعي الصحيح، وهو ما جاء على أربعة أحرف صحيحة.

٦ ـ الرباعي المعتلّ، وهو ما جاء على أربعة أحرف وفيه حرف علة أو أكثر.

٧ ـ الخماسي الصحيح، وهو ما جاء على خمسة أحرف صحيحة.

٨ ـ الخماسي المعتل، وهو ما جاء على خمسة أحرف وفيه حرف علة أو أكثر.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الثنائي الصحيح، عند الخليل، قد يكون أيضاً الذي شُدّد ثانيه، مثل شَدَّ (أي ما تكرر فيه حرفه الأخير)، أو ما كرر فيه أوله وآخره، نحو كعك ولعلّ، أو ما تكرر فيه أوله وثانيه نحو زَلْزَلَ فأنتَ كررتَ الزاي واللام. وهذه ملاحظة مهمّة لأن الأخذ بها يعني تغيير بعض مفاهيم الأوزان في الصرف العربي، ولنا عودة إلى هذا فيما بعد.

أما طريقة البحث في كتاب العين، فتقوم على الآتي:

١ ـ تجريد الكلمة من الزوائد وردّها إلى المفرد (إذا كانت جمعاً).

٢ ــ إسقاط التضعيف من الكلمة لتردّ إلى أصل ثنائي أو ثلاثي أو رباعي أو خماسي.

٣ ــ ترتيب حروف المادة صوتياً بحسب التنظيم الذي إختاره الخليل، إذ بحث عن مشتقات المادة في باب أسبق أحرفها من حيث المدارج الصوتية، وفقاً للتنظيم الذي أشرنا اليه عند الخليل.

مثلاً: نبحث عن جَعَدَ في مادة ج ع د، لأن العين أعمق أحرف هذه المادة (أي في باب العين والجيم والدال لنعثر على جَعَدَ بعد عَجَدَ)[١].

ــ ثانياً: كتاب «جمهرة اللغة» لابن دريد:

روى الأصمعي أن ابن دريد قد أملى «الجمهرة» في فارس، ثم في البصرة وبغداد من حفظه؛ وهذا سبب اختلاف النسخ. «وآخر ما صحّ نسخة عبيد الله بن أحمد فهي حجة، لأنه كتبها من عدة نسخ وقرأها عليه...»[٢] وقال بعضهم: «أملى ابن دريد «الجمهرة» من حفظه سنة سبع وتسعين ومائتين، فما استعان عليها بالنظر في شيء من الكتاب؛ إلا في الهمزة واللفيف»[٣].

وقد تصور ابن دريد معجمه بطريقة تشبه طريقة الخليل وتختلف عنها في آن معاً، كما سنرى بعد قليل؛ وهذا بناءً على أسس ثلاثة، نوردها في ما يلي:

أ ــ **الترتيب الجديد**: بعد أن رتّب الخليل معجمه «العين» ترتيباً صوتياً كما رأينا ابتعد ابن دريد عن هذه الطريقة، واعتمد الترتيب الألفبائي، فبدأ بالهمزة (التي في صورة الألف لأنها في أول

---

(١) المصدر نفسه، ١/ ٢١٨. وقارن: عبد السميع محمد أحمد، المعاجم العربية، ١/ ٣٧ وما بعدها.

(٢) السيوطي، بغية الوعاة، ١/ ٧٧.

(٣) المصدر نفسه، ١/ ٧٨.

الكلمة)، ثم بالباء، فالتاء، الخ... فنحن نجد أولى مواد الكتاب المادة «أ ب ب»، ثم «أ ت ت»، ثم «أ ث ث»، ثم «أ ج ج»... حتى ينتهي بـ «أ ي ي» من باب الثنائي الصحيح؛ ويبدأ بعد ذلك بالباء في الثنائي الصحيح أيضاً: ب ت ت - ب ج ج - ب ح ح - الخ... وإذا دل هذا على شيء، فعلى أن ابن دريد كان متفرداً ولم يلتزم إلتزام تسليم بصنيع الخليل[1].

ويصدر ابن دريد معجمه بدراسة للحروف العربية، وما تتفرد به، فيقول: «إعلم أن الحروف التي استعملتها العرب في كلامها في الأسماء والأفعال والحركات والأصوات تسعة وعشرون حرفاً مرجعهن إلى ثمانية وعشرين حرفاً، منها حرفان فيختص بها العرب دون الخلق، وهما الظاء والحاء، وزعم آخرون أن الحاء في السريانية والعبرانية والحبشية كثيرة، وأن الظاء وحدها مقصورة على العرب. ومنها ستة أحرف للعرب ولقليل من العجم، وهنّ العين والصاد والضاد والقاف والطاء والثاء، والباقي فللخلق كلهم من العرب والعجم إلا الهمزة فإنها ليست من كلام العجم إلا في الابتداء»[2]. ويشير إلى بعض الحروف التي وردت في بعض لهجات العرب، كالحرف «الذي بين الباء والفاء، مثل پور إذا اضطروا اليه قالوا: فور، ومثل الحرف الذي بين القاف والكاف والجيم والكاف»...[3]الخ.

ويتكلم ابن دريد أيضاً على «صفة الحروف وأجناسها». فيقسمها على سبعة أجناس تندرج في لقبين: المُذْلَقَة والمُصْمَتَة. فالأولى ستة أحرف (جنس الشفة: الفاء، والميم، والباء، وجنس ما بين أسلة اللسان إلى مقدم الغار الأعلى: الراء، والنون واللام)؛ والثانية - أي المُصْمَتَة - اثنان وعشرون حرفاً (المعتلة: الألف، والواو، والياء؛ والصحيحة: الهمزة، الثاء، الجيم، الحاء، الخاء، الدال، الذال، الزاي، السين، الشين، الصاد، الضاد، الطاء، الظاء، العين، الغبن، القاف، الكاف، والهاء).

---

(١) ابن دريد، جمهرة اللغة، دار العلم للملايين، ط ١، ١٩٨٧، ١/ ١٨.
(٢) المصدر نفسه، ١/ ٤١.
(٣) المصدر نفسه، ١/ ٤١ - ٤٢.

ويلي هذا كلامه على مخارج الحروف، فيوزعها على ستة عشر مجرىً: ثلاثة منها للحلق (الأول هو: الهمزة، والهاء، والألف ـ والثاني: العين، والحاء ـ والثالث: الغين، والخاء)، ثم مجاري الفم (الأول: القاف، والثاني: الكاف ـ والثالث: الجيم، والشين ـ والرابع: الياء ـ والخامس: السين، والصاد، والزاي ـ والسادس: النون ـ والسابع: واللام، والراء ـ والثامن: التاء، والدال، والطاء ـ والتاسع: الفاء ـ والعاشر: الواو، والباء، والميم ـ والحادي عشر: النون الخفيفة ـ والثاني عشر: الظاء، والثاء، والذال ـ والثالث عشر: الضاد.

ويوضح الإختلاف في الصوت بين كل هذه الحروف، فيقول: «وإنما خالف بين هذه الحروف المتقاربة حتى اختلفت أصواتها الهمسُ، والجهرُ، والشدةُ، والرخاوةُ، والمدُّ، واللينُ، والإطباق»[1]. ويوزعها على النحو التالي:

أ ــ المهموسة: الهاء، والحاء، والكاف، والخاء، والسين، والشين، والثاء، والصاد، والتاء، والفاء.

ب ــ المجهورة: الهمزة، والألف، والعين، والغين، والقاف، والجيم، والياء، والضاد واللام، والنون، والراء، والزاي، والدال، والذال، والطاء، والظاء، والباء، والواو، والميم.

ثم يميز بين طبيعة كل من المهموسة والمجهورة كما يلي:

أ ــ حروف المدّ واللين: الواو، والياء، والألف.

ب ــ الحروف المطبقة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء.

ج ــ الحروف الشديدة: الطاء، والسين، والجيم[2].

---

(١) المصدر نفسه، ١/٤٦.

(٢) يشير ابن دريد هنا إلى أن كل حرف يمكنك أن تشدده إذا لفظته فهو حرف شديد (الموضع نفسه.)

د ـ الحروف الرخوة: الهاء، والحاء، والكاف، والخاء، والسين، والشين، والعين، والغين، والصاد، والضاد، والظاء، والذال، والتاء، والفاء، والزاي.

ويشير إلى أن الكلمة لا يمكن أن تجيء على ثلاثة أحرف من جنس واحد، وذلك لصعوبة التلفّظ بها؛ وكأنه بهذا ينبّه القارىء إلى أنه لن يقع في معجمه على كلمة من هذا النوع.

ب ـ **التقليبات والتصريفات**: إتفق ابن دريد هنا مع سلفه الخليل، فأورد وجوه المادة وتصريفاتها في موضع واحد. وسوف نمثل على هذا بمادة «ب ت ر»، حيث يقول: «بَتَرَ الشيءَ يَبْتُرُهُ بتراً، إذا قطعه؛ وكلّ قَطعٍ بَتْرٌ. ومنه سيفٌ باتِرٌ وبَتّارٌ وبتورٌ، أي قاطعٌ، والجمع بواتر وبِتار.

وحمار أَبْتَر، والجمع بُتر، إذا كان مقطوع الذنب، وكذلك ما سواه من البهائم. وكل ما بُتر عن شيء فهو أبتر.

والتِبْر: الذهب. وقال قوم: هو الذهب المستخرج من المعادن قبل أن يُصاغ. وقال قوم: بل الذهب كله تبر.

والتبار: الهلاك. تبّره اللهُ تتبيراً، إذا أَهْلَكَهُ ومَحَقَه؛ هكذا فسّره أبو عبيدة في التنزيل في قول الله عزّ وجلّ: «مُتَبَّرٌ ما هُمْ فيه»[1]، أي مُهْلِكٌ، والله أعلم.

والبُرْت: الدليل. رجل بُرْتٌ، إذا كان دليلاً... وكل حديدة يُقطع بها النخل أو الشجر فهي بُرْت.

والرَقْب: الفَوْت بين الخنصر والبنصر، وكذلك بين البنصر والوسطى.

والرُتْبَة المنزلة وكذلك المرتبة. وبعض العرب يسمّي عَتَبَاتِ الدرج رُتَباً.

ورَتَبَ الشيءُ يَرْتُبُ رتوباً، إذا ثبت فلم يتحرك...

---

(١) الأعراف/١٣٩.

والتُرْتُب: الثابت الذي لا يزول... يُقال لا يزال هذا الشيءُ على بني فلان تُرْتباً، أي دائماً.

ويقال: فلان في رتَب من عيشه، إذا كان في غِلَظ.

والتَرَبَةُ: ضرب من النبت.

والتريبَة: مجال القلادة في الصدر، والجمع الترائب.

والتِرْب: اللِدَة الذي ينشأ معك، والجمع أتراب.

وتَرِبَ الرجلَ، إذا افتقر؛ وأَتْرَبَ، إذا استغنى. والمَتْرَبَة: الفقر؛ وكذلك فُسّر في التنزيل.

ويَتْرَب: موضع قريب من اليمامة...

وتُرَبَة الأرض: ظاهرُ ترابها.

وتُربة الميت: رَمْسُهُ، وتُجْمَع التُرْبَة تُرَباً.

وتُربَة: موضع، لا تدخله الألف واللام.

والتُراب والتَريب والتَوْرَب كله من أسماء التراب.

وقد قالوا: التُرْباء والتَرْباء، في وزن فُعَلاء وفَعْلاء.

وتُرْبان: موضع معروف»[(١)].

نلاحظ هنا أن ابن دريد قد قلّب المادة « ب ت ر» فجاءت: بتر ـ تبر ـ برت ـ ترب، أي أن لها خمس تقليبات، وفقاً لطريقة الاشتقاق الأكبر. فهو يورد المادة، ثم يعدد وجوهها ومعانيها؛ ولا يورد من المادة إلا الوجوه المستعملة، أسماء وأفعالاً، ذلك أن بعض ما جاء في المادة التي أوردناها مثالاً من موادّ لم يستعمل إلا إسماً في اللغة، فليس له فعل (البُرْت، مثلاً). كما أنه أهمل كل تقليب لم تعرفه اللغة العربية. فوجوه مادة «ب ت ر»، مثلاً ست، أورد منها خمسة مستعملة وأهمل

(١) ابن دريد، جمهرة اللغة، ١/٢٥٣.

«ربت»[1].

هكذا نجد وجوه المادة وتصريفاتها في موضع واحد. ذلك أن المؤلف يبدأ بالمادة بحسب الحروف الهجائية، ثم يقلّب كل مجموعة من الحروف. فنحن نجد في «حرف الباء وما يتصل به في الثلاثي الصحيح» ما يلي: ب ت ث (وفيه: ثَبَتَ)، ثم ب ت ج (وفيه: جبت)، ثم ب ت ح (وفيه: بحت)، ثم ب ت خ (وفيه: خبت، وبخت)، ثم ب ت ر (وفيه: بتر، وتبر، وبرت، ورتب، وترب)[2]، ثم ب ت ع (وفيه: بتع، وتبع، وتعب، وعتب)، الخ... حيث يبدأ بالباء فالتاء فالثاء، ثم يقلب الحرف الثالث، فتتشكل الكلمات تباعاً، ثم يقلب الحرف الثاني (ويبدأ ب: ب ث ج (وفيه: ثبج)، ثم: ب ث ح (وفيه: بحث)، ثم ينتقل إلى التاء، وهكذا دواليك.

ج ـ الأبنية: بنى ابن دريد «جمهرته» على أساس الأبنية، كما فعل الخليل بن أحمد من قبل. وقد جاءت هذه الأبنية عنده كما يلي:

١ ـ الثنائي الصحيح: ويشرحه بقوله: «والثنائي الصحيح لا

---

(١) اختلفت المعاجم العربية في إيراد هذه المادة. فقد أهملتها بعض المعاجم وذكرتها أخرى فمن المعاجم التي أهملتها: لسان العرب لابن منظور، وجمهرة اللغة لابن دريد (كما رأينا) ومن المعاجم التي أوردتها: الصِحَاح. فقد ورد فيه: «ربَّتَ الصبيَّ يُرَبِّته تربيتاً، أي ربّاه. قال الراجز:

سَمَّيْتُهـــا إذْ وُلِـــدَتْ: تَمـــوتُ
والقبـــرُ صِهْـــرٌ ضـــامِـــنٌ زَمِيـــتُ
ليـــس لمـــن ضُمِّنَـــهُ تَـــرْبِيـــتُ

(الجوهري، الصِحَاح، دار العلم للميلايين، ط ٤، ١٩٩٠، ١/٢٤٩)، ومحيط المحيط، ورد فيه: «رَبَتَ الصبيَّ يَرْبُتُه رَبْتاً رَبّاه. وَرَبِتَ الشيءُ يَرْبَتُ رَبَتاً استغلق. ربَّتَ الربيبَ تربيتاً ربّاه. والضبيَّ [أي ربَّتَ الصبيَّ] ضَرَبَ بيده على جنبه قليلاً لينام» (بطرس البستاني، محيط المحيط، ص ٣١٩). والمعجم الوسيط، ورد فيه: «رَبَتَ الصبيَّ رَبْتاً: ربّاهُ. رَبِتَ رَبْتاً: أُرْتِجَ عليه فلم يتكلم. ربَّتَ الصبيَّ: رَبَتَهُ، وضربَ بيده على جنبه قليلاً قليلاً لينام». (مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص ٣٣٣).

(٢) وهنا أورد الكلام على «سبت» حين قال: «أهملت الباء والتاء مع الزاي والسين، إلا في قولهم السبت...» (ابن دريد، جمهرة اللغة، ١/٢٥٣).

يكون حرفين إلا والثاني ثقيل حتى يصير ثلاثة أحرف: اللفظ ثنائي والمعنى ثلاثي. وإنما سمي ثنائياً للفظه وصورته، فإذا صرتَ إلى المعنى والحقيقة كان الحرف الأول أحد الحروف المعجمة والثاني حرفين مثلين أحدهما مدغم في الآخر نحو: بَتَّ... وكان أصله بَتَتَ...»[1].

٢ ــ الثنائي الملحق ببناء الرباعي المكرر، نحو: بظبظ، وبغبغ، وبكبك. وفي هذا الباب أيضاً الرباعي المكرر المهموز، نحو: سأسأ، وطأطأ، وفأفأ.

٣ ــ الثنائي المعتل وما تشعّب منه، نحو: توى، وأتى. وقد جاء هنا ما انتهى بالهمز.

٤ ــ الثلاثي الصحيح وما تشعّب منه. ويشكل هذا الباب القسم الأكبر من المعجم (نحو ثلثيه).

٥ ــ الثلاثي يجتمع فيه حرفان مثلان في موضع الفاء والعين، أو العين واللام، أو الفاء واللام، نحو: قلل، وحلل.

٦ ــ الثلاثي الذي عين الفعل منه أحد حروف اللين، نحو: تاب، وبَيّت، وسوس. ويدخل في هذا الإطار ما هو مهموز أيضاً، نحو: خبأ، وأبد.

٧ ــ النوادر في الهمز، ويدخل في إطاره أيضاً باب اللفيف في الهمز، والمقصور في الهمز.

٨ ــ الرباعي الصحيح، وهو ما صحّت أحرفه من الرباعي.

٩ ــ الرباعي المعتل. ولكننا نجد في هذا الباب ألفاظاً من الرباعي غير معتلة (إلى جانب ما هو معتل منه)، ومن هذا القبيل الرباعي الذي فيه حرفان مثلان، نحو: دَرْدَق، والثلاثي والمضّف الآخر، نحو: خِدَبّ.

---

(١) المصدر نفسه، ١/٥٣.

١٠ ـ الخماسي، وما لحقه من حروف زائدة.

١١ ـ أبواب أخرى متفرقة في اللغة، يمكن إدراج بعضها في وزن ما، أو في موضوع ما، أو في ظاهرة لغوية ما[١].

وعلى هذا، نجدنا أمام أحد عشر باباً تندرج في إطار الثنائي الذي يردّ إلى ثلاثي، والثلاثي، والرباعي والخماسي. واللافت أن الأصل الثنائي ضعيف جداً عند ابن دريد ويُرَدّ، كما ذكرنا، إلى أصل ثلاثي، في حين أنه مختلف عند الخليل في كتاب العين.

ويصرّح ابن دريد أنه خالف الخليل في تنظيم كتابه لأن «كتاب العين» «أتعب من تصدى لغايته، وعنّى من سما إلى نهايته»[٢]. ولهذا السبب رأى أن يهمل الترتيب الصوتي ويعمد إلى تقليب أحرف المادة على الطريقة التي أشرنا إليها[٣].

أما طريقة البحث في «جمهرة اللغة» فتقوم على ثلاثة أشياء:

١ ـ تجريد الكلمة من زوائدها (مع أن ابن دريد قد ذكر بعض الكلمات مع زوائدها، ولم يجرِ على القاعدة العامة المعروفة عند علماء الصرف، وقد سبب هذا إرباكاً في الكتاب).

٢ ـ ترتيب أحرف المادة بعد تجريدها حسب الترتيب الأبجدي

---

(١) راجع كل هذا في: المصدر نفسه، ١/ ١٧ ـ ١٨.

(٢) المصدر نفسه، ١/ ٤٠.

(٣) نقل السيوطي عن ابن دريد في «جمهرته» ـ وربما كان هذا في بعض النسخ القديمة ـ قوله: «إذا أردتَ أن تؤلف بناءً ثنائياً أو ثلاثياً أو رباعياً أو خماسياً فخذ من كل جنس من أجناس الحروف المتباعدة، ثم أدر دارة، فوقّع ثلاثة أحرف حواليها؛ ثم فكها من عند كل حرف يمنه ويسرة، حتى تفك الأحرف الثلاثة، فخرج من الثلاثي ستة أبنية ثلاثية، وتسعة أبنية ثنائية. وهذه هي الصورة:

فإذا فعلتَ ذلك استقصيتَ من كلام العرب ما تكلموا به، وما رغبوا عنه». (المزهر، ١/ ٧٢). وإذا كنا نقع أحياناً على بعض التكرار فلأن صاحب الكتاب أملاه إملاءً.

المعروف، ويُبحث عنها في باب أسبق حروفها (مثلاً: سَنَدَ: دَسَنَ)؛ وابن دريد يقدم الواو على الهاء في الترتيب.

٣ ــ النظر إلى بناء المادة وعدد حروفها ونوعها وظواهر وضعها (ثنائية؛ ثلاثية؛ رباعية... معتلة؛ صحيحة؛ مهموزة؛ مضعّفة...).

ــ ثالثاً: أ ـ «الصِحَاح (تاج اللغة وصحاح العربية)» للجوهري:

ذكر الأصمعي أن الجوهري قد «صنّف كتاباً في العروض، ومقدمة في النحو، «والصحاح» في اللغة، وهو الكتاب الذي بأيدي الناس اليوم، وعليه إعتمادهم، أحسن تصنيفه، وجوّد تأليفه، وفيه يقول إسماعيل بن محمد بن عبدوس النيسابوري:

هَـذا كِتَـابُ الصِحَـاحِ سَيِّـدُ مَـا صُنِّـفَ قَبْـلَ الصِحَـاح فـي الأَدَبِ
يَشْمَـلُ أَبْـوابَـهُ وَيَجْمَـعُ مَـا فُـرِّقَ فـي غَيْـرِهِ مِـنَ الكُتُـبِ

هذا مع تصحيف فيه في واضعَ عديدة تتبّعها عليه المحققون.

وقيل: إن سببه أنّه لمّا صنّفه سُمِعَ عليه إلى باب الضاد المعجمة، وعرض له وَسْوَسَة، فانتقل إلى الجامع القديم بنيسابور، فصعد سطحه، فقال: أيها الناس، إني قد عملت في الدنيا شيئاً لم أُسبَقْ إليه، فسأعمل للآخرة أمراً لم أُسبق إليه، وضمّ إلى جنبيه مصراعي باب، وتأبطهما بحبل وصعد مكاناً، وزعم أنه يطير، فوقع فمات. وبقي سائر الكتاب مسودّة غير منقّح ولا مبيّض، فبيّضه تلميذه ابراهيم بن صالح الورّاق، فغلط فيه في مواقع»[١].

وأولى فوائد هذا المعجم أنه سهّل على الباحثين الوقوع على معاني الكلمات، بل سَهّل على الجميع ذلك. يقول الملك فهد بن عبد العزيز:

---

(١) السيوطي، بغية الوعاة، ١/٤٤٧.

«وكان الناس قبيل «الصحاح» لا يفيدون من المعجمات المعدودات، بل كان العلماء أنفسهم لا يستطيعون الوصول إلى الكلمات التي يريدون الوقوف على معانيها إلا بجهد جهيد، حتى ألف الجوهري «صحاحة» فمهّد الطريق وعبّده أمام الناس، حتى الشادي نفسه يستطيع بقليل من المعرفة بالمعاجم وطريقة البحث فيها أن يهتدي إلى ضالته من الكلمات»[1].

ولقد أشار بعض السعوديين إلى أن الجوهري لم يكن أول من اخترع طريقته في ترتيب المعجم بل سبقه إليها أبو بشر اليمان بن أبي البندنيجي (توفي عام ٢٨٤ هـ/ ٩٨٧ م) بحوالي مئة عام[2]، عندما كتب «كتاب التقفية»؛ ولكن هذا الكتاب قلما كانوا يتكلمون عليه. لكن ابراهيم السامرائي يرد على هذا الرأي معتبراً أن ما جاء في «كتاب التقفية» كان هدفه جمع الألفاظ التي تشترك في قافية واحدة، ويوزعها بشكل يتساهل فيه مع أبنيتها. ولكن نظامه لا يستوفي كلمات العربية، بل يكتفي بجمع الألفاظ ذات القافية الواحدة، ولم يعن بأوائل الكلمات، فهو ليس مثل «الصحاح»[3].

ومهما يكن من أمر، يبقَ معجم «الصحاح» معجماً كثير الأهمية في حركة تطور المعجمات العربية، لأنه جاء أسهل مما سبقه تبويباً، وأكثر إيجازاً في الشرح، واعتنى بمسائل الصرف والنحو، وأشار إلى ضعيف اللغات ومذمومها، وغير ذلك.

لقد ذلّل هذا المعجم صعوبتين أساسيتين إعترضتا لكل من «كتاب العين» و «جمهرة اللغة»، وهما:

١ ــ صعوبة البناء الكمي والنوعي الذي كان أساساً لا غنى في تدوين المعجم بتبويبه بحسب حروف المادة الأصلية، على النحو الذي ذكرنا (ثنائية، ثلاثية، رباعية...)، وبحسب نوع الحروف (سالمة، معتلة...).

٢ ــ الحيرة في ترتيب الموادّ وفقاً للمنهج السابق. ذلك لأنّ جمع مشتقات المادة الواحدة، وحشدها في موضع واحد،

---

(١) الجوهري، الصحاح، ١/ ي.

وإيرادها بحسب أسبقية الحروف الأبجدية، أو الصوتية، جعل الأمر عسيراً جداً.

بالمقابل، قام معجم «الصحاح» على أساس واحد فقط هو تقسيمه أبواباً بحسب عدد حروف الهجاء، ووفق الحرف الأخير من حروف المادة الأصلية. وسوف نمثل على ذلك ما يلي:

[جأب]

أبو زيد: الجَأْب: الغليظ من حُمُر الوحش، يهمز ولا يهمز. ويقال للظبية حين طلع قرنها: جَأْبَةُ المِدْرَى. وأبو عبيدة لا يهمز... ويقال: فلان شَخْتُ الآل جَأْبُ الصبر، أي دقيق الشخص غليظ الصبر في الأمور.

والجَأْب الكسب، تقول منه: جَأَبْتُ أَجْأَبُ...

[جبب]

الجَبّ: القَطْع. وخَصِيٌّ مجبوبٌ بين الجباب. وبعير أَجَبُّ بين الجُبَب، أي مقطوع السَنامَ.

وفلان جَبَّ القومَ، إذا غلبهم...

والجِبَاب: التي تُلبَس. والجباب أيضاً: تلقيح النخل، يقال: جاء زمن الجباب. وقد جبّ الناسُ النخل.

والجُبَّة: ما دخل فيه الرمح من السنان.

والجُبَّة: مَوصِل الوظيف في الذراعَ. قال الأصمعيّ: هو مَغْرِزُ الوظيف في الحافر.

والتجبيب: أن يبلغ التحجيل رُكبةَ اليد وعرقوبَ الرجل. والفرسُ مُجَبَّبٌ، وفيه تجبيب، والاسم الجبب...

والتجبيبُ أيضاً: النِفار؛ يقال جَبَّبَ فلانٌ فذهب.

والمجبَّبَةُ: جادّة الطَريق.

والجُبابُ بالضم: شيء يعلو ألبان الإبل كالزُبْد، ولا زُبْدَ لألبانها...

والجُبْجُبَةُ: الكِرشُ يُجْعَل فيها الخلع، أو تُذابُ الإهالة فتُحْقَنُ فيها.

وَتَجَبْجَبَ الرجل، إذا اتَّشَقَ...

والجُبْجُبَةُ أيضاً: زبيل من جلود [illegible] يه التراب، والجمع: الجَبَاجِب.

والجُبّ: البئر التي لم تُطْوَ، وجمعها جِبَابٌ وجِبَبَةٌ.

والجَبوب: الأرضُ الغليظة، ويقال وَجه الأرض، ولا يُجْمَع.

[جخب]

الجَخَابة، مثل السَحَابة: الأحمق الذي لا خير فيه، يقال: إنه لَجَخَابةٌ هلباجة.

[جخدب]

الجُخْدُب: ضرب من الجنادب، وهو الأخضر الطويل الرجلين، والجُخَادِب مثله، ويقال له أيضاً أبو جُخادِب...

والجُخْدُب أيضاً والجُخادِب: الجمل الضخم... والجمع الجَخادِب بالفتح.

[جدب]

الجدب: نقيض الخصب. ومكان حدب أيضاً وجديب: بَيّن الجدوبة، وأرض جَدْبَة وأرض جُدُوب.

وفلان جديب الجَنَاب، وهو ما حوله.

وأجدبَ القومُ: أصابهم الجدب. وأَجْدَبْتُ أرضَ كذا: وجدتها جدباء»[1]... الخ.

يتناول الجوهري، في المثال الذي عرضنا المادة بطريقة تختلف تماماً عن طريقة الخليل بن أحمد وابن دريد. فهو يأخذها بدءاً بحرفها الأخير

---

(١) المصدر نفسه، ١/ ٩٥ ـ ٩٧.

(وهنا يتناول الكلمة المنتهية بالباء)، ثم يعرض ما جاء من هذه الكلمات وأوله جيم (أي أنه يبدأ مجدداً من الحرف الأول) تليها همزة، ثم جيم تليها باء، ثم جيم تليها خاء (وهنا يعرض الرباعي أيضاً لأنه يتناول لفظة «جخدب»)، ثم جيم تليها دال... وعندما ينتهي من «فصل الجيم» يبدأ «بفصل الحاء» فيفعل الفعل نفسه، وهكذا دواليك، حتى ينتهي من تصريف المواد التي تنتهي بحرف الباء. أي أنه يتناول الكلمة بحسب حرفها الأخير ثم يعرضها بدأ بالحرف الأول فالثاني وفقاً للترتيب الهجائي فقد قام هذا المعجم على أساس واحد، هو تقسيمه أبواباً بحسب عدد حروف الهجاء، ووفق حرف المادة الأخير.

وجعل المؤلف الموادّ الواوية واليائية الآخر في باب واحد. وقسم كل باب فصولاً بعدد حروف الهجاء، ووفقاً للحرف الأول من حروف المادة الأصلية (بغض النظر عن عدد حروفها وجنسها)[1].

ـــ ثالثاً: ب ـــ «مختار الصحاح» لمحمد أبي بكر الرازي:

حذا الرازي حذو الجوهري في «صحاحه»؛ فاختار الأبجدية المنتظمة أساساً لتبويب المعجم، والحرف الأخير من أحرف المادة أساساً للكلمة. وكان هدفه من وضع هذا المعجم أن يجمع من كتاب الصحاح «ما لا بد منه لكل عالم فقيه، أو حافظ أو محدّث، أو أديب من معرفته وحفظه: لكثرة استعماله وجريانه على الألسن مما هو الأهم؛ فالأهم خصوصاً ألفاظ القرآن العزيز والأحاديث النبوية؛ واجتنبت فيه عويص اللغة وغريبَها طلباً للإختصار وتسهيلاً للحفظ»[2]. يعني أن هدف الرازي كان اختصار «الصحاح».

وجاء معجمه من سبعة وعشرين باباً، يليها باب ثامن وعشرون يختص بما انتهى بالألف من الكلمات. وقد جعل الألف نوعين: الألف اللينة، وهي الألف نفسها؛ والألف المتحركة، وهي الهمزة.

---

(١) هناك عدد من فصول المعجم لا يطابق دائماً أحرف الهجاء عدداً، وأقل الفصول هو ما طابقها (وهي خمسة أبواب فقط: الهمزة، اللام، الميم، النون، الواو، والياء).

(٢) الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، ١٩٨٨، ص: ط.

وأفردَ الرازي الباب السابع والعشرين من معجمه لحرفي الواو والياء معاً. على أنه، في باب الألف، تحدث عن موادّ لا تنتهي بها، نحو: إذْ، وأولو، وألات، وأولى، وذو...

ومن الملاحظ أن الرازي إعتنى بضبط الكلمات ومشتقاتها، وبحصر الأوزان الثلاثية والتنبه إليها. وقد حصر أبواب الأفعال الثلاثية بستة أوزان رئيسة فقط، هي: فَعَلَ يَفْعُل (بفتح عين الماضي وضم عين المضارع)، نحو: نَصَرَ يَنْصُرُ، وفَعَلَ يَفْعِل (بفتح عين الماضي وكسر عين المضارع)، نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ؛ وفَعَلَ يَفْعَل (بفتح عين الماضي والمضارع أيضاً)، نحو: قَطَعَ يقطَعُ؛ وفَعِلَ يَفْعَل (بكسر عين الماضي وفتح عين المضارع)، نحو: طَرِبَ يطرَب، وفَعُلَ يَفْعُلُ (بضم عين الماضي والمضارع أيضاً)، نحو: ظَرُفَ يَظْرُفُ، وفَعِلَ يَفْعِل (بكسر عين الماضي والمضارع أيضاً)، نحو: وَثِقَ يَثِقُ[١]. وقد تدارك الرازي ما فات «وكل ما أهمله الجوهري من أوزان مصادر الأفعال الثلاثية التي ذكر أفعالها، ومن أوزان الأفعال الثلاثية التي ذكر مصادرها، فإني ذكرته إما بالنص على حركاته أو بردّه إلى واحد من الموازين العشرين التي أذكرها الآن إن شاء الله تعالى»[٢].

وقد ضمّن الرازي معجمه بعض القواعد الصرفية في ثلاث ملاحظات، كلها متعلق بتصريف الأوزان (أوزان الأسماء والأفعال) بهدف تسهيل مهمة البحث عن الكلمات.

وقد لاقى هذا المعجم المختصر رواجاً كبير منذ أواخر القرن التاسع عشر، ووُضع بين أيدي الطلاب لسهولته واختصاره، ما حدا بعضهم على إعادة توزيعه ألفبائياً بحسب الحرف الأول تسهيلاً للبحث على الطلاب.

ــ ثالثاً: ج ــ «القاموس المحيط» للفيروزابادي:

إختار الفيروزابادي نهج الجوهري في «صحاحه» أيضاً؛ وهدفه من هذا

---

(١) يشير الرازي إلى أن هذه الأفعال قليلة. راجع كل هذا في: المصدر نفسه، ص: ط ـ ي.

(٢) المصدر نفسه، ص: ط.

المعجم استدراك هنات «الصحاح». يقول: «ولما رأيت إقبال الناس على «صحاح» الجوهري وهو جدير بذلك، غير أنه فاته نصف اللغة أو أكثر إما بإهمال المادة أو بترك المعاني الغريبة النادرة أردت أن يظهر للناظر بادىء بدء فضلُ كتابي هذا عليه، فكتبت بالحمرة المادة المهملة لديه»[1].

وإعتمد الفيروزابادي الحرف الأخير أساساً في البحث عن الكلمة، وقسم كتابه سبعةً وعشرين باباً، آخرها باب الواو والياء إذ دمجهما في باب واحد. وقسم كل باب ثمانية وعشرين فصلاً بحسب حروف الهجاء، ووفقاً للحرف الأول من حروف المادة الأصلية.

ولقد راعى المؤلف أصول الكلمة في التبويب، وفي ترتيب مواد كل باب (اتقى: وقى، مثلاً)، فرد اللفظة إلى أصلها الثلاثي (أو الرباعي...)؛ وقدم فصل الواو على الهاء، كما فعل الجوهري في «صحاحه»، وربما كان سبب ذلك أنه إستدرك وعقّب على «الصحاح»، كما سبق أن ذكرنا، فترك توالي الأبواب كما جاء في المعجم السابق.

ولم يلتزم الفيروزابادي رسماً معيناً للمادة في صورة الفعل أو في صورة المصدر أو الاسم، وكان من الأفضل التزام نوع واحد من الكلمات في عرض المواد، كما أنه عمد إلى الاختصار على الرغم من كل ما ذكر.

كما لم يلتزم صاحب «القاموس المحيط» الابتداء بالمجرد، بل قد تجده يبدأ بالمزيد أحياناً، ثم يذكر المجرد. وقد أشار إلى هذا أحمد فارس الشدياق حين عقّب على قاموس الفيروزابادي، واعتبره من هناته، قال: «إن من أعظم الخلل، وأشهر الزلل، في كتب اللغة جميعاً قديمها وحديثها، ومطولها ومختصرها، ومتونها وشروحها وتعليقاتها وحواشيها، خلطَ الأفعال الثلاثية بالأفعال الرباعية والخماسية والسداسية، وخلطَ مشتقاتها؛ فربما رأيت فيها الفعل الخماسي والسداسي قبل الثلاثي والرباعي، أو رأيتَ أحدَ معاني الفعل في أول المادة وباقي معانيه في آخرها... بيان ذلك إذ أردت

---

(١) الفيروزابادي، القاموس المحيط، دار الجيل (عن طبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٢)، ١/ ٣.

أن تبحث في «القاموس» مثلاً عن أعرضَ عنه لزمك أن تقرأ كل ما ورد في مادة عرض من أولها إلى آخرها، فيمر بك أولاً عرّض، واعترض، وعارض، واستعرض، أو العكس، ثم أسماء فقهاء ومحدثين وحيوانات وجبال وأنهار وحصون، قبل أن تصل إلى أعرض. وربما لم يكن ذكره مستوفىً في موضع واحد، فترى في موضع أعرضه وفي موضع آخر أعرض عنه، وهلمّ جرًّا»[1].

ويعرّف الفيروزابادي بالأعلام والمدن والأماكن، وكذلك بالنبات والحيوان، وإن لم يُغن تعريفُه القارىء. على أن تصحيحه لما جاء في «صحاح» الجوهري كان كثيراً، وقد بلغ عدد المواد التي زادها على مواد «الصحاح» عشرين ألفاً، وهو نصف ما سجله الجوهري.

ــ ثالثاً: د ــ «لسان العرب» لإبن منظور:

يشير ابن منظور، في مستهل كتابه إلى السبب الذي حداه على وضع «لسان العرب»، فيقول إن «تهذيب اللغة» للأزهري و «المحكم» لإبن سيده من أجمل كتب اللغة عند العرب، ولكن صعوبة البحث فيهما لا تخفى على أحد، وذلك بسبب سوء الترتيب واختلاط التفصيل والتبويب؛ أما الجوهري فقد رتّب «صحاحه»، ولكنه جاء مختصراً، وكثر فيه التصحيف، حتى جاء بعضهم وأرّخ لسقطاته وأخطائه. فكان أن وضع المؤلف معجمه هذا «لسان العرب»، وأكثر فيه من الأخبار والشواهد والآيات، حتى جاء «واضح المنهج سهل السلوك... عظم نفعه بما اشتمل من العلوم عليه، وغني بما فيه عن غيره وافتقر غيره إليه، وجمع من اللغات والشواهد والأدلّة مالم يجمع مثلُه مثلَه»[2].

وقد حذا ابن منظور حذو الجوهري في «صحاحه»، فاختار الأبجدية

---

(١) أحمد فارس الشدياق، الجاسوس على القاموس، دار صادر (عن طبقة الجوائب، ١٢٩٩ هـ/ ١٨٨١ م)، ص ١٠. ويشير الشدياق إلى أنه من الأفضل أيضاً أن يوضع رقم بالهندي على الحاشية فيوضع رقم ٣، مثلاً، قبل الثلاثي، و٤ قبل الرباعي، الخ... (المصدر نفسه، ص ١١).

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ١/ ٧ ـ ٨

المنتظمة أساساً لتبويب المعجم، واختار الحرفَ الأخير من أحرف المادة أساساً للبحث عن الكلمة.

وعقد المؤلف باباً في أول كتابه لتفسير الحروف المقطعة، وهي الحروف التي وردت في أوائل بعض سُوَر القرآن مثل: كهيعص[1]، والر[2]، والمص[3]، والم[4]، فأورد ما ذكروه من تفسير لها[5].

ووجد ابن منظور من المستحسن جمع الكلمات الواوية واليائية الباقية على أحوالها، أو التي تغيرت بالإبدال أو الإعلال ألفاً لينة، أو همزة، في باب واحد. وقد أشار ابن منظور في أول حرفي الواو والياء إلى ذلك، فقال: «ونحن نشير في الواو والياء إلى أصولهما؛ هذا ترتيب الجوهري في «صحاحه». وأمّا ابن سيدَه وغيره فإنهم جعلوا المعتل عن الواو باباً، والمعتل عن الياء باباً، فاحتاجوا فيما هو معتل عن الواو والياء إلى أن ذكروه في البابين، فأطالوا وكرروا وتقسم الشرح في الموضعين، وأما الجوهري

---

(١) وردت في: مريم/ ١.

(٢) وردت في: يونس/ ١، هود/ ١، يوسف/ ١، ابراهيم/ ١، الحجر/ ١.

(٣) وردت في: الاعراف/ ١.

(٤) وردت في: البقرة/ ١، آل عمران/ ١، العنكبوت/ ١، الروم/ ١، لقمان/ ١، السجدة/ ١.

(٥) قال، مثلاً، في «ألم»: «... ألم اسم من أسماء الله وهو الاسم الأعظم... وروى عن قتادة قال: ألم اسم من أسماء القرآن... وروي عن أبي العالية في قوله: ألم قال: هذه الأحرف الثلاثة من التسعة والعشرين حرفاً ليس فيها حرف إلا وهو مفتاح اسم من أسماء الله، وليس فيها حرف الا وهو في آلائه وبلائه، وليس فيها حرف الا وهو في مدّة قوم وآجالهم... وقال عيسى بن عمر: أعجب أنهم ينطقون بأسمائه ويعيشون في رزقه كيف يفكرون به: فالألف مفتاح اسمه الله، ولام مفتاح اسمه لطيف، وميم مفتاح اسمه مجيد. فالألف آلاء الله، واللام لطف الله، والميم مجد الله، والألف واحد، واللام ثلاثون، والميم أربعون. وروي عند عبد الرحمن السلمي قال: ألم آية... ولقطرب وجه آخر في ألم: زعم أنه يجوز أن يكون لما لغا القوم في القرآن فلم يتفهموه حين قالوا: «لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه» أنزل عليهم ذكر هذه الحروف لأنهم لم يعتادوا الخطاب بتقطيع الحروف، فسكتوا لما سمعوا الحروف طمعاً في الظفر بما يحبون، ليفهموا، بعد الحروف، القرآن وما فيه، فتكون الحجة عليهم أثبت، إذ جحدوا بعد تفهّم وتعلّم». (المصدر نفسه، ١/ ١٠ ـ ١١).

فإنه جعله باباً واحداً. . . وقد رتبناه نحن في كتابنا كما رتبه الجوهري. . . وجعلناه باباً واحداً، وبيّننا في كل ترجمة عن الألف وما انقلبت عنه. . . وأما الألف اللينة التي ليست متحركة فقد أفرد لها الجوهري باباً بعد هذا الباب. . . فلهذا أفردناه»[1]. وعقد ابن منظور للألف اللينة المجهولة الأصل باباً في آخر معجمه.

وإعتمد المؤلف طريقة وضع المادة المجردة في أبسط صورها أولاً، مبتدئاً بالفعل، ومنه ينتقل إلى باقي التصريفات. فهو يجمع تصريفات الكلمة واشتقاقاتها في أداء معنى ما حتى يستنفدها، فينتقل إلى سواها. وقد يكرر صيغاً بعينها إذا كانت تؤدي معنى جديداً؛ ورد، مثلاً، في مادة «حبب»: «الحُبُّ: نقيض البغض. والحُبّ: الوارد والمحبة، وكذلك الحبّ بالكسر. وحُكِيَ عن خالد بن نضلة: ما هذا الحِبُّ الطارق؟»[2]. ثم يكرر الصيغة في مكان آخر من المادة نفسها، فيقول: «والحِبُّ المحبوب، وكان زيدُ بن حارثة، رضي الله عنه، يُدعَى: حِبَّ رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم، والأنثى بالهاء»[3].

ونجده يعرض لقواعد التصريف، والنحو، والتفسير (تفسير القرآن)، والحديث، وغير ذلك. . .

ــ رابعاً: أ ــ «أساس البلاغة» للزمخشري:

أوضح الزمخشري في مستهل كتابه غايته منه وما اختص به كتابه، فوزعه على ثلاثة أمور رئيسة، هي:

١ ــ اختيار عبارات المبدعين، والتراكيب الحسنة المليحة.

٢ ــ عرض مناهج التأليف والتركيب، وتنظيم الكلمات.

٣ ــ وضع قوانين للخطاب الفصيح، وإظهار المجاز والكناية

---

(١) المصدر نفسه، ٣/١٤.

(٢) المصدر نفسه، ١/٢٨٩.

(٣) المصدر نفسه، ١/٢٩٠.

وتفريقهما عن الحقيقة[1].

فإذا حصّل المرءُ هذه الخصائص، «وكان له حظ من الإعراب الذي هو ميزان أوضاع العربية ومقياسها، ومعيار حكمة الواضع وقسطاسها، وأصاب ذرواً من علم المعاني، وحظي بِرَشّ من علم البيان، وكانت له قبل ذلك كله قريحة صحيحة، وسليقة سليمة، فَحُلَ نثرُه، وجَزُلَ شعره، ولم يطل عليه أن يناهز المقدَّمين، ويخاطرَ المُقْرَمين»[2].

وقد خالف الزمخشري المعاجم التي سبق أن عرضناها في الترتيب، ولم يبدأ بالحرف الأخير من الكلمة، بل بدأ مباشرة بالحرف الأول منها. ولكن يبدو أن أبا المعالي البرمكي قد سبقه إلى هذه الطريقة في كتابه «المنتهى في اللغة» الذي قال فيه ياقوت الحموي إنه «منقول من «كتاب الصحاح» للجوهري، وزاد فيه أشياء قليلة وأعرب فيه ترتيبه»[3]. ويقول الزمخشري نفسه إنه قد رتّب كتابه «على أشهر ترتيب متداولاً»[4]، ولكن هذا الكلام غريب جداً لأن الطريقة التي لجأ إليها لم تكن شائعة، فإن أشهر معاجم ذلك الوقت جاء على طريقة «الصحاح» متى كان من المعاجم المجنسة.

ولم يصرف الزمخشري همه إلى تتبُّع مفردات اللغة، ولا مشتقات الكلمة وتصاريفها، كما فعل السابقون، بل انصرف إلى جمع المادة اللغوية الجميلة، والإكثار منها توصُّلاً إلى هدفه الذي ذكرناه قبل قليل. فإذا أخذنا مادة «جدب» وجدناه يقول فيها: «جَدُبَ المكانُ جدوبةً، وجَدِبَ وأَجْدَبَ، نحو خَصِبَ وأخصَبَ. ومكان جَدْبٌ وجَديبٌ، وأرض جَدْبَة وجديبة، وبلد مُجدِبٌ وبلاد مَجَادِبُ. وفلانٌ ربيع في المجادِب؛ قال حرام بن وابصة:

الا مَاتَ أَهْلُ الحِلْمِ والبَاعِ والنَدَى رَبيعُ اليَتَامى صَوْبُهُ في المجادِبِ

(١) الزمخشري، أساس البلاغة، ص ٨.
(٢) الموضع نفسه.
(٣) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، دار المأمون ـ بغداد، ١٣٥٥ هـ/ ١٩٣٦ م، ٣٤/١٨.
(٤) الزمخشري، اساس البلاغة، ص ٨.

وأَجْدَبَ القومُ: أصابهم الجَدْبُ: وأَجَدَبت السنةُ، ومرّت عليهم سُنو جَدْبٍ، وسُنونَ جَدَبَاتٌ. وأَجْدَبنا أرضَ بني فُلان: وجدناها جَدْبَةً. وجادبَتِ الإبلُ العامَ إذا لم تصادف إلاّ الدرينَ لجُدُوبته. وإبل مُجادِبَةٌ ومجاديب. وجَدَبَ عمرُ رضيَ اللهُ عنه السَمَرَ بعد العتمة أي ذمّه وعابه. ودعا رجل عُتْبَةَ بن غَزْوان إلى منزله، فقال: امضِ في رَشَد الله وصحبته فما أتَجَدَّبُ أن أصحبك أي لا أتذمّم.

ومن المجاز: نزلنا ببني فلان فأجدبناهم إذا لم يجدوا عندهم قِرًى وإن كانوا مُخصِبين. وعن الحسن: «أَجْدَبُ قلوبٍ وأَخْصَبُ أَلسِنَةٍ». وَرَجُلُ فلان جَديبٌ. وفي نوابغ الكَلِم: من كان آدَبَ كان رَحْلُهُ أجدَب»[1].

نلاحظ هنا أمرين: الأول أن الزمخشري لم يُعْنَ كثيرا بشرح الكلمات، فهو لم يشرح، مثلاً، ما معنى «جَدُبَ المكان»، مع أنه يستهلّ مادته بهذا الفعل، والسبب أنه لا يهتم كثيرا لشرح معنى الكلمة المباشر بمقدار ما يهمه أن يعرض لنا وجوه استعمالها. والثاني أنه يورد بعض استعمالات الكلمة مجازيًا، كما يكثر من إيراد الشواهد الشعريّة والنثرية لتحقيق خطته.

وفي الواقع، إذا نظرنا إلى مواد الكتاب وجدنا المؤلف قد وضع المادة حروفاً ذكر منها الأفعال والصفات وسواها مما يهمّه في ذكر التراكيب والأساليب وأنماط التأليف. وهذا واضح جداً إذا أخذنا، مثلاً، مادة «حبل» التي يبدأ بها على النحو التالي: «نصب حِبَالته وحبائله. وحَبَل الصيدَ واحتبله: أخذه. وكأنها كِفّةُ حابلٍ. وهي حُبلى بَيِّنَةُ الحَبَل، وهنّ حَبَالى، وأحبلها زوجها، وكان ذلك في مَحْبَل فلان أي حين حبلت به أمه...»[2]

وربما ذكر الفعل أولاً، وربما بدأ بغيره. أما أغلب المواد التي ذكرها فكان ثلاثيًا؛ ولم يذكر أكثر من ٦٢ مادة رباعية، ومادتين خماسيتين؛ ولكن المواد الرباعية التي ذكرت تندرج في قسمين: رباعية أصلية، نحو: دَحْرَجَ؛ ورباعية مضاعفة، نحو: زعزع (أي أن الحرفين الأول والثاني منها

(١) المصدر نفسه، ص ٨٤
(٢) المصدر نفسه، ص ١١١

يتكرران). واللافت أن عدد الموادّ التي يعالجها قياساً على المعاجم السابقة.

وعلى الرغم من ظهور هذا المعجم، فإن كثيراً ممّن وضعوا المعاجم بعده كالفيروزابادي وابن منظور لم يفيدوا من طريقته المبسطة، بل أفاد منها أصحاب المعاجم المتأخرة في النهضة، كالشرتوني، والمعلوف والبستاني، وغيرهم، حتى صارت هذه الطريقة هي المعتمَدَة في أيامنا.

ـ رابعاً: ب ــ «أقرب الموارد» للشرتوني:

اعتمد هذا المعجم، كـ«محيط المحيط» للبستاني قبله، طريقة البدء بالحرف الأول من المادة، واستهدف غرضاً تهذيبيًّا إلى جانب الغرض العلمي. فقد قال مؤلفه في مقدمته: «وأقبلت على كتبه الأئمة الثقات، واللغويين الأثبات... وألّفتُ كتاباً آخذاً من تلك المصنّفات باللباب، وكافلاً بإدناء القَصيّ لأنفُس الطلاّب...»[1] لهذه السبب نجده أهملَ ألفاظ السوءات. واعتبر الشرتوني أن العرب قد ارتكبوا بعض الأخطاء في معاجمهم، أهمها أنهم «جاءوا بمعاني الكلمة الواحدة شتاتَ شتاتَ، كأنهم أزماع نبات»، ما يصعّب الأمور بالنسبة إلى الطالب، «وهم فوق ذلك لم يكشبوا النظر فروعَ الموادّ، بل أثوابها كالمتواري في خمر الواد»[2].

وقسم الشرتوني معجمه أبواباً بحسب الحرف الأول من الكلمة، كما ذكرنا، على طريقة «أساس البلاغة»، وتدرّج من الحرف الأول إلى الثاني فالثالث فالرابع فالخامس (إذا كانت الكلمة خماسية). واعتمد طريقة العرب في إدراج اشتقاقات الكلمة وتصريفاتها في المادة الواحدة، وصورِها المنبثقة منها. وقد تحدث الشرتوني في أول كل باب عن الحرف، على طريقة البستاني في «محيط المحيط»[3]، لكن الشرتوني قَصّر عن ذكر الحرف

---

(١) سعيد الشرتوني، أقرب الموارد، لا دار نشر ولا تاريخ، ١/٦.

(٢) الموضع نفسه.

(٣) كان البستاني في معجمه يتكلم في أول كل باب على الحرف ونوعه، فيعرّف به، ويذكر خواصّه؛ ويذكر معظم الأحرف بالسريانية أيضاً والعبرانية. يقول، مثلاً في الباء: «الباء هي الحرف الثاني من حروف المباني ويقال لها في العبراني والسرياني بايت ومعناه بيت أو خيمة وذلك لأن صورة مسمّاها تشبه ذلك، ولا يبعد أن تكون=

باللغات السامية القديمة كما فعل سلفه، وربما لم يجد حاجة إلى ذلك نظرا إلى الهدف التعليمي والتهذيبيّ الذي من أجله وضع المعجم[1]. كما أشار إلى كل مادة يريد شرحَها بنجمتين * *، وإلى كل فرع لها بقوسين ( ).

وبدأ الشرتوني بالحديث عن الأفعال في الموادّ التي تؤخذ من أصولها الأفعال والأسماء؛ فالضابط عنده هو وزن الفعل الثلاثي، بغضّ النظر عن نوع الفعل (ألازمٌ هو أم متعدّ). وربما ذكر صاحب المعجم الصيغ المَقيسَةَ أحياناً، كاسم المرة والنوع، والمصدر ما فوق الثلاثي؛ فإذا أهمل ذلك فلأنّ طريقة أخذها معلومة: ونبّه إلى الدخيل من الألفاظ، وإلى المعرّب منها، وذكر ما يقابله في لغاتة الأصلية؛ واستشهد بالقرآن أحياناً لتأكيد معنى الكلمة المفسَّرَة، أو بالحديث الشريف، أو بمأثور كلام العرب.

ـ رابعاً: ج ـــ «المنجد» للويس المعلوف:

نهج لويس المعلوف نهج الزمخشري في «أساس البلاغة» عند وضع «المنجد». ورتّب الموادّ بحسب الحرف الأول، وردّ كل مادة إلى حالها المجرّدة، ثم قلّبها وذكر تصاريفها ومعانيها متدرجاً من الثلاثي إلى الرباعي، ومن الفعل إلى الاسم. فبدأ بذكر الفعل، وعيّن مضارعه، وحرّك عين المضارع، ثم ذكر مصادره، فمزيداته ومصادرها، ثم الأسماء المشتقة منه بحسب الوجوه الصرفية؛ فإذا لم يكن للمادة فعل اكتفى بذكر أصلها وانتقل مباشرة إلى الاسم، نحو صَنْبَرَ = صَنَوْبَر، وفَرْدَسَ = فردوس. . .

= مأخوذة من باي مجزوم بايت في السريانية بمعنى بيت. . .» (بطرس البستاني، محيط المحيط، ص ٢٥). وقد يذكر الحرف بالكلدانية أيضاً. يقول في التاء: «يقال لها بالعبرانية والسريانية والكلدانية تاوْ ومعناه تِواءٌ. . .» (المصدر نفسه، ص ٦٦). وربما ذكر أن الحرف الذي يتكلم عليه ليس موجوداً في تلك اللغات. يقول في باب الثاء: «وليس للثاء في العبرانية والسريانية صورة خاصة بها بل إنما يستخدمون لها صورة التاء في مواقع مخصوصة». (المصدر نفسه، ص ٧٧). كما يذكر مقدار كل حرف في حساب الجُمّل.

(١) اتّبع «المعجم الكبير» الذي أصدره المجمع اللغوي بالقاهرة طريقة بطرس البستاني في كلامه على الحروف وذكر ألفاظها باللغات السامية القديمة.

وقد أشار إلى المادة بنقطة مربعة الشكل ■ إذا لم تكن دخيلة على العربية، وبنقطة مستديرة ● إذا كانت دخيلة توضع قبل الهلالين، تليها المادة مجرّدة في صورة الفعل الماضي. ثم وضع فروع المادة التي كان يعرض بالشرح والتفسير بين قوسين معقوفين [ ]. وعندما يبدأ بالشرح يضع نقطتين: ؛ والتزم بأن يبدأ بشرح المواد بالأفعال، كما أشرنا، إلا إذا لم يكن للمادة فعل. وقد ذكر جميع الأسماء، وأشار إليها بالعلامة (حـ). واستخدم عددا من الرموز للاختصار، هي:[1]

- فا = فاعل (اسم فاعل)
- مفع = مفعول (اسم مفعول)
- جـ = الجمع
- جج = جمع الجمع
- مص = مصدر
- م = المؤنث
- مث = المثنى
- ه = المفعول به
- َ = عين المضارع مفتوحة
- ُ = عين المضارع مضمومة
- ِ = عين المضارع مكسورة
- َ ُ ِ = يجوز في عين المضارع الفتح والضم والكسر
- مع = معروف[2]

وذكر صاحب «المنجد» في أوله أشهر الصيغ الصرفية، والصفة والموصوف، وقواعد كتابه الهمزة.

---

(١) وردت هذه الرموز بشيء من التفصيل في الطبعات اللاحقة المنقّحة لهذا المعجم. راجع، مثلاً، لويس معلوف، المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، ط ٢٣، ص هـ(اصطلاحات).

(٢) زيدت رموز أخرى على هذه الرموز في الطبعات اللاحقة.

ـ رابعاً: د ــ «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربية:

أصدر مجمع اللغة العربية بمصر معجماً قبل هذا المعجم أسماه «المعجم الكبير»، نشر جزءًا منه عام ١٩٥٦ بلغ خمسمئة صفحة، وكان قد سبقه عمل لأحد المستشرقين هو فيشر الذي كان عضواً في المجمع نفسه، إذ جمع مادة شيقة لمعجم كان يعدّه، ولكنه مات قبل إتمامه[١].

ويزعم ابراهيم مدكور الذي وضع مقدمة المعجم أنْ «لا سبيل إلى مقارنته بأي معجم من معاجم القرن العشرين العربية، فهو دون نزاع أوضح، وأدقّ، وأضبط، وأحكم منهجا، وأحدث طريقةً وهو فوق كل هذا مجدّد ومعاصر، يضع ألفاظ القرن العشرين إلى جانب ألفاظ الجاهلية وصدر الإسلام، ويهدم الحدود الزمانية والمكانية التي أقيمت خطأ بين عصور اللغة المختلفة، ويثبت أن في العربية وحدة تضم أطرافها، وحيوية تستوعب كل ما اتصل بها وتصوغة في قالبها. فيه ألفاظ حديثة، ومصطلحات علمية، لم يرضَ المجمع الفرنسي أن يدخلها في معجمه إلا بعد مضى مئة سنة تقريباً من نشره، وفي الطبعة الرابعة»[٢].

اتّبع هذا المعجم طريقة ترتيب المواد وفقاً للحرف الأول منها. فبدأ بالمادة الثلاثية، وعرض الفعلَ الماضي أولاً، ثم ذكر المضارع وحركة عينه والمصادر. ثم ذكر المزيدات ومصادرها، ثم الاسماء المشتقة والجامدة. ولم يكتفِ بهذا، بل قدّم المعنى الحسّيّ على المعنى العقلي، والمعنى الحقيقي على المعنى المجازي؛ لكننا لا نجده يفعل هذا دائماً، فإذا أخذنا مادة «عقل» وجدناه يقول: «عَقَلَ ـِ عَقْلاً: أدرك الأشياء على حقيقتها. و ــ الغلامُ: أدرك وميّز. يقال: ما فعلتُ هذا مذ عَقَلْتُ. و ــ إليه: عَقْلاً وعُقولاً: لجأ وتحصّن. و ــ الظلُّ عقلاً: انقبض وانزوى عند انتصاف النهار. و ــ الشيءَ: أدركه على حقيقته. و ــ البعيرَ: ضمَّ رُسْغَ يده إلى عَضُدِهِ وربطهما بالعِقال ليبقى باركاً. و ــ الرجلُ: لوى رجَلَهُ على رجله

---

(١) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص ٩ ـ ١٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١.

وأوقعه على الأرض. و ــ فلاناً عن حاجته: حبسه عنها...»[1] فنحن نلاحظ هنا أنه بدأ بالمعنى المجرد، ومنه تدرّج إلى الحسّي.

وقدّم المعجم أيضاً اللازم على المتعدّى، وتدرّج في المزيد من الأقصر إلى الأطول، أي من المزيد بحرف، ثم بحرفين، ثم بثلاثة أحرف. «وأما ما أُلحق بالرباعي من أوزان، فقد ذُكر منها ما رأت اللجنة (المولجة بالمعجم) إثباته مع الإحالة عليه في موضعه من الترتيب الحرفي للمواد: (فكوثر) مثلا، تذكر في (كثر) موضحاً معناها، وفي (كوثر) محالة على مادة (كثر). و(غيلم) في مادة (غلم)، وتذكر أيضاً في (غلم)، وهكذا.

و(مضعّف الرباعي) فُصِل عن مادة الثلاثي، وذُكِرَ في موضعه من الترتيب الحرفي. مثلاً (زلزل) كتبت في مادة (زلزل)، و(زلّ) كتبت في (زلل)، وهكذا (حسحس) وما إليها»[2].

وقد وضع المجمع في معجمه نجمة مخمّسة الأطراف قبل المادة، ثم ذكر الكلمة بين هلالين، ثم وضع بين هلالين (   ) من غير ان تسبقها نجمة تمييز للمدخل اللغوي عن باقي الكلمات المندرجة تحته.

ولجأ المجمع إلى رموز في معجمه، عرضها في مقدمة الطبعة الأولى منه كما يلي:

«١ ــ (ج): لبيان الجمع.

٢ ــ (ــُـِ): لبيان ضبط عين المضارع بالحركة التي توضع فوقها أو تحتها.

٣ ــ (و ــ): للدلالة على تكرار الكلمة لمعنى جديد.

٤ ــ (مو): للمولد، وهو اللفظ الذي استعمله الناس قديماً بعد عصر الرواية.

٥ ــ (مع): للمعرب، وهو اللفظ الأجنبي الذي غيّره العرب بالنقص، أو الزيادة، أو القلب.

---

(١) المصدر نفسه، ص ٦٣٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥.

٦ ـ (د): للدخيل، وهو اللفظ الأجنبي الذي دخلَ العربية دون تغيير، كالأُكسجين والتليفون.

٧ ـ (مج): للفظ الذي أقره «مجمع اللغة العربية».

٨ ـ (محدثة): للفظ الذي استعمله المحدثون في العصر الحديث، وشاع في لغة الحياة العامة»[1].

وقد حوى هذا المعجم حوالي ٣٠ ألف كلمة، وجاء في جزأين كبيرين غير منفصلين رُتبت صفحاتها كأنهما مجلد واحد، وكاد حجمه أن يكون أكبر من «أقرب الموارد» للشرتوني.

ـ خامساً: المنجد الإعدادي:

لم يذكر اسم المؤلف هذا الكتاب. ولكن الناشر أشار في مقدمة المعجم المذكور إلى أنه أصدر قبله، عام ١٩٦٧، «المنجد الأبجدي» على الطريقة نفسها. فما كان منه إلا أن أصدر هذا المعجم تسهيلاً لطلاب الصفوف التكميلية (أو الإعدادية).

ويتّبع هذا المعجم الطريقة الأجنبية للمعاجم، ذلك لأنه لا يبحث عن أصل الكلمة ليفرّع منها مشتقاتها وتصاريفها وتقليباتها على النحو الذي تعرفه معاجم اللغة العربية، بل يتناول الكلمة كما هي، سواء أكانت فعلاً أم اسماً، ملغياً بذلك مبدأ المجرد والمزيد في رد الأشياء إلى أصولها، وكأن الكلمة مادة قائمة بذاتها ليست مجردة ولا مزيدة. وسوف يوضح المثال التالي لنا ذلك، نختاره من حرف التاء كما وردت موادّه متسلسلة: «تآخى ــ تآخياً [أخو] الرجلان: صار كل منهما للآخر أخاً.

تآخـ[ي] ــ التفاهم والوئام.

تآزَرَ ــ تآزُراً [أزر] الرجلان: تعاونا.

تآزُر ــ [أزر]: المساعدة المتبادلة والتعاون.

تآسى ــ [تآسياً] [أسو] القومُ: عزّى بعضُهم بعضا.

تآلَفَ ــ تآلُفاً [ألف] القومُ: اجتمعوا.

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٦.

تآلُف ــ مص الانسجام المحبة المتبادلة.
تآمَرَ ــ تآمُراً [أمر] القوم: تشاوروا.
تآوى ــ تآويا [أوي] تِ الطيور: تجمّعت.
تائب ــ [توب]: النادم.
تائق ــ [توق]: الذي يتوق.
تاءَم ــ مُتاءَمَةً [تأَمَ] أخاه: وُلِدَ مَعَه»[1].

نحن نلاحظ هنا أن الحرف المزيد في هذه الألفاظ مَقِيس كالحرف العادي الأصيل، وأن المؤلف يورد الكلمة كما هي، ثم يضع بين قوسين معقوفين أصلها الثلاثي ليعرف الطالب من أين جاءت كل كلمة.

وقد أُدْرِجَت في أول المعجم قائمة بالاصطلاحات وأنواعها، هي التالية:

- فا: اسم فاعل.
- مفع: اسم مفعول.
- ج: جمع.
- جج: جمع الجمع.
- مص: مصدر.
- م: مؤنث.
- مث: مثنى.
- ــَ: عين المضارع مفتوحة.
- ــِ: عين المضارع مكسورة.
- ــُ: عين المضارع مضمومة.
- ــَُِ: يجوز في عين المضارع الفتح والكسر والضم.
- ز: زراعة.
- ع ا: علم الأعضاء.
- ب: فن البناء.
- ع ج: علم الجبر.

(1) مجهول المنسق، المنجد الإعدادي، دار المشرق، ١٩٨٦، ص ١١٤.

ـ فلك: علم الفلك.
ـ ن: علم النبات.
ـ ك: علم الكيمياء.
ـ ت: اصطلاح تجاري.
ـ ط: اصطلاح مطبخي.
ـ مو: موسيقى.
ـ اع: اصطلاح عسكري.
ـ ص: صناعة.
ـ طب: طب.
ـ هـ: علم الهندسة.
ـ ط ا: علم طبقات الأرض.
ـ حي: علم الخيل.
ـ ح: علم الحيوان.
ـ ف: علم الفيزياء.
ـ ف ج: الفنون الجميلة[١].

وأورد كذلك مجموعة تنبيهات منهجية كتفسير معنى الخطين المتوازيين اا اللذين كثر استعمالها وما إلى ذلك. ثم عرض بعض القواعد الصرفية الأساسية فتوقف عند مزيدات الأفعال (ومعاني المزيدات)، والمشتقات (المصدر، واسم المرة، واسم النوع، واسم المكان، واسم الزمان، واسم الآلة، واسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشهبة، وأفعل التفضيل، وأمثلة المبالغة)، والموصوف (المذكر والمؤنث)، والمثنى والجمع (جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والجمع المكسر)، والصفة (وتأنيثها وجمعها). وتوقف أخيرا عند قواعد كتابة الهمزة.

لكننا نشير هنا إلى أن طريقة هذا المعجم الذي رتب الكلمات بحسب الحرف الأول وأغفل الاشتقاق يمكن أن يفيد الناشئة الذين لم يتعلموا بعد التصريف والمزيدات لأنهم لا يستطيعون أن يبحثوا في المعاجم الأخرى عن

---

(١) المصدر نفسه، ص ١.

الكلمات بردها إلى أصولها، ولا سيما حين يطرأ عليها قلب أو إبدال. لكنه يصير مضرًّا بعد هذه المرحلة لأنه يحول دون تعرف الطالب بعملية الاشتقاق اللغوية، وبعدد الكلمات التي يشتق من مادة لغوية واحدة وتصاريفها؛ وبمعنى آخر، لا يستطيع الطالب أن يطّلع على تقنية توليد الكلمات في اللغة العربية، ويبقى عاجزاً عن التمييز بين هذه التقنية وتقنية اللغات الأخرى المختلفة، كالفرنسية مثلاً. لذلك لا يجوز أن يستمر الطالب في استعمال مثل هذه المعاجم في المراحل المتأخرة.

الفصل الخامس:
ملاحظات عامة في المعاجم العربية

١ ــ تمهيد:

قام علم المعاجم عند العرب على مجهودات فردية كبيرة. فلم تعرف العرب، قبل عصر النهضة، المجامع اللغوية، ولا عرفت التأليف الجماعي، وكان ذوو النفوذ والثروات يرعون المؤلفين في أكثر الأحيان والأمثلة على هذا أكثر من أن تحصى.

٢ ــ ملاحظات في تنظيم المعجم:

يمكننا أن نبدي الملاحظات التالية في المعاجم العربية:

١ ــ خلط العرب، عموماً، بين المعاجم والموسوعات. فطبيعة المعجم تختلف عن طبيعة الموسوعة، وكذلك وظيفتهما. وإذا نظرنا إلى المعاجم العربية القديمة، كـ «لسان العرب» مثلاً، أو «تاج العروس» وجدنا الطابع الموسوعي غالباً عليهما مع أنهما معجمان لغويان. فابن منظور والزبيدي يقحمان في معجميهما أخباراً وأعلاماً كان المعجم ليستغني عنها.

٢ ــ علينا، في المعاجم المخصصة للطلاب أن نسقط العربية المهمَلَة، ونتركها للمعاجم الكبيرة. فإذا أخذنا «منجد الطلاب»، مثلاً، الذي جمعه فؤاد افرام البستاني عن لويس المعلوف وهو من أفضل المعاجم الصغيرة وأكثرهما شهرة، وجدنا على سبيل المثال: «زؤبر ـ [زأْبَرَ] الثوبُ: صار له زِئْبِرٌ. ـ الثوبَ: أخرج زِئْبِرَهُ.

[الزئْبَر والزُؤْبُر والزَوْبَر] ما يظهر من دَرْز الثوب»[1]. ونجد في الحرف نفسه بعد قليل المادة التالية: «زبرج ـ [زَبْرَجَ] الشيءَ: حسَّنَه. زيَّنَه.

[الزِبْرِج] الزينة من وَشْي أو نحوه. كل شيء حسن. الذهب السحاب الرقيق فيه حمرة ج. زبارج»[2]. وهذه مفردات لا نرى أن الشخص الذي يتوجه إليه المعجم يمكن أن يقع عليها في قراءته. فالبستاني يقول في تقديمه: «أصل هذا معجم المدرسي الصغير كتاب «المنجد» المعروف لحضرة الأب لويس معلوف اليسوعي... على هذا الأصل المتين نشأ فرعنا الصغير، متجهاً جهة الطلاب خاصةً من الذين لا يكاد يقع في مطالعاتهم نصف المفردات التي جمعها «المنجد»، ولا يكاد يتناول استعمالهم ربع هذا النصف»[3]. فالمطلوب اختصار الألفاظ.

٣ ـ تخصيص معاجم خاصة للصغار، قائمة على عدد محدود جدا من الكلمات، ومرتبة بشكل ألفبائي مُبَسّط لا يقوم على ردّ الكلمة إلى أصلها الاشتقاقي بل على النظر فيها كما هي: أي على طريقة «المنجد الإعدادي» التي عرضنا قبل قليل.

٤ ـ علينا أن نذكر، في المعاجم المتخصصة، الألفاظ التي لم تعد مستعملة بالإشارة إليها، والألفاظ الدخيلة أيضاً بفعل الاستعمال أو التعريب، أو ما إلى ذلك[4]..

٥ ـ في المعاجم المتخصصة، يجب أن يظهر أصل الكلمة وتطوّر معانيها عبر العصور من خلال الاستعمال، ثم ما اكتسبته من معانٍ جديدة في المرحلة الأخيرة؛ لأن كثيرا من الكلمات دخلت عليها معانٍ جديدة في مرحلة النهضة ولكننا لا نعثر عليها في أكثر المعاجم.

---

(١) لويس المعلوف، منجد الطلاب، جمع فؤاد افرام البستاني وتنسقه، دار المشرق، ط ١٢، ص ٢٧٦.

(٢) المصدر نفسه، ٢٧٧.

(٣) المصدر نفسه، توطئة.

(٤) ذكر «المعجم الوسيط» الألفاظ الدخيلة وأشار إليها، وقد أوردنا هذا في كلامنا عليه. ولكنه لم يشر إلى الكلمات التي لم تعد مستعملة.

٦ ـ يجب أن توضع معاجم متخصصة ببعض المؤلفين لتتعرف إلى معاني ألفاظهم المختلفة؛ فالكلمة التي تعني شيئاً عند مؤلف قد ينحرف معناها ويتسع عند مؤلف آخر. فإذا أخذنا، مثلاً، لفظة «السديم»، وهي تعني ما يلي: التَعِبَ، والسَدِرَ، والماءَ المندفق، والضبابَ الرقيق، ويقعاً سحابيةً متوهجة أو مغيمة في الفضاء ناشئة عن تكاثف أو تصادُم عدد لا يحصى من الأجرام السماوية، ومنه المجرّة[1] ولكننا إذا نظرنا في مداليلها عند جبران خليل جبران، مثلا، وجدنا لها معاني أخرى. والألفاظ تتطور، كما هو معروف، عن طريق الاستعمال.

٣ ـ ملاحظات في التصريف:

ثمة ثلاثة أنواع من اللغات: الفاصلة، والإلصاقية (أو اللاصقة) والاشتقاقية (او المتصرفة). فاللغات الفاصلة، كالصينية، هي التي تحافظ فيها الكلمة على شكل واحد لا يتغير، أيًا تكن وظيفتها في الجملة كأن نقول: كتب أنا وكتبَ أنتِ. فالضميران أنا وأنت لا يتغيران بصرف النظر عن موقعه، فلا نقول: كتبتُ وكتبتِ، أي لا يصيران تُ و تِ.

واللغات الإلصاقية هي التي تتألف من جذر أساس تضاف إليه سوابق préfixes ولواحق suffixes، كما هي الحال في اللغة الفرنسية، مثلاً. فإذا أخذنا الجذر port بإمكاننا أن نزيد عليه السوابق ap و sup، و em، وكذلك اللواحق er، و ement... وهذا يعني أننا نولّد الكلمات من خلال هذه الزيادات التي تحمل في ذاتها معانيَ محدّدة.

أما اللغات الاشتقاقية فهي التي تشتق منها الألفاظ عن طريق زيادة

---

(١) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص ٤٤٠.

الحركات وبعض الأحراف على نواة الكلمة. فالنواة [ك ت ب] مثلاً تصير كَتَبَ إذا زدنا عليها ثلاث فتحات، واستكْتَبَ إذا زدنا عليها الهمزة والسين والتاء والحركات المطلوبة، وكتاب إذا زدنا الألف والحركات المطلوبة.. وكذلك الأمر في اللغة الانكليزية مثلاً، حين نقول في الفعل to see: saw و seen[1].

على هذا الأساس قام المعجم العربي. والميزة الاشتقاقية للّغة العربية. وقد سبق أن ذكرنا، في أحد الهوامش، أن هناك أنواعاً من الاشتقاق في اللغة العربية أربعة: الاشتقاق الصغير (أو الأصغر)، الذي يقوم على أساس تصريف الكلمة بزيادة أحرف على الفعل الثلاثي (إذا كان المجرد ثلاثياً)، مثلاً، نحو: كَتَبَ، كاتَبَ، إكْتَتَبَ، إستَكْتَبَ... أو على مادة الاسم، نحو: كاتِبٌ، مكتوبٌ، كِتَابَةٌ، كِتَابٌ، كُتُبٌ... وعلى هذا، فإن معنى معيناً يجمع بين هذه الألفاظ هو الكتابة. والاشتقاق الكبير[2]، وهو تقليب المادة الثلاثية تقاليبَ ستةً تختلف فيها معانيها ويربط بينها معنى جوهري واحد، نحو (ك ل م) و (م ك ل) و (م ل ك)، و (ل ك م)، و (ل م ك)، و (ك م ل)[3]. والاشتقاق الأكبر وهو الذي يقوم على اشتراك بعض الحروف الثلاثة في الكلمة لا كلها، نحو: كَتَبَ وكَتَمَ، وسار وساء، وكَسِبَ وكَربَ، ووَقَفَ وثقِفَ[4]... أما الاشتقاق الكُبّار فهو النحت، أي توليد كلمة من كلمتين أو

---

(١) قارن: أنيس فريحة، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، ص ١١٢ ـ ١١٣.

(٢) سماه ابن جني «الاشتقاق الأكبر». راجع: ابن جني، الخصائص، ٢/ ١٣٤.

(٣) قارن: المصدر نفسه، ٢/ ١٣٤ وما بعدها. ولكننا نشير إلى أن هذه النظرية ليست صحيحة برأينا، لأن المعنى الجوهري المذكور لا يتحصّل لنا في كل الكلمات، بل لا يتحصل لنا في معظمها.

(٤) يقول محمد المبارك: «على أن اللغويين، بعد ابن جني، ميزوا بين أنواع الاشتقاق، وأطلقوا اسم (الاشتقاق الأكبر) على ما أسماه ابن جني بالأكبر، أي الذي يعتمد على الحروف الثلاثة دون تبديل فيها، ولكن في مواقعها وترتيبها، وأطلقوا اسم (الاشتقاق الأكبر) على ما يكون فيه اشتراك في بعض الحروف الثلاثة سواء أكان بين الحروف المتغايرة تشابه أو تقارب في المخرج أم لم يكن على القول الأرجح، مع وجود تناسب وتوافق في المعنى». (محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص ١١١)

أكثر، كقولهم عَبْشَمِيٌّ من عبد شمس، وبسمل من: قال بسم الله الرحمن الرحيم، وما إلى ذلك. وهنا لا بد من الإشارة إلى ما ذكره أنيس فريحة في هذه المسألة؛ فقد اعتبر أن العربية غير قابلة للنحت، ولا نحتت كلمات عبر تطورها التاريخي. وما جاء من الألفاظ بمنزلة «بمحوت ليس كذلك بل هو اختصار لجمل، ككلمة بَسْمَلَ التي اعتبرها اختصاراً لجملة هي: بسم الله الرحمن الرحيم، وحَوْقَلَ التي اعتبرها اختصاراً للا حول ولا قوة، الخ... وذلك لأن العربية، بنظره، «بلغت مرتبة الثلاثية»، أي أن اكثر مفرداتها تتألف من أحرف ثلاثة، فإذا نحتت حذفت منها، وإذا حذف حرف من الثلاثة المذكورة اختل المعنى[1].

ونحن نقول إن هذا المبدأ ليس صحيحاً لأن النحت يفترض تغيير الكلمة، سواء أكانت ثلاثية أم غير ثلاثية، وسواء أكانت جملة أم كلمتين. فقد قال العرب، إلى جانب بَسْمَلَ وحَمْدَلَ، عَبْشَمِيٌّ، فنحتوا من لفظتي عَبْد وشمَسْ. وقاسوا على هذا حين قالوا: برمائيّ فنحتوا من بَرّ وماء، ثم نسبوا. ونحتوا من مادة وروح، فقالوا: مَدْرَحيّ، وغير هذا كثير. فإذا لانت العربية لمثل هذه الكلمات، فهي تلين حتماً للكلمات الأخرى، وليس هذا من باب «التوفيقات»[2] كما يزعم أنيس فريحة، بل من باب تليين اللغة التي تقبل النحت. والواقع أنك، عندما تنحت، لا تبقى أمام أصل ثلاثي، بل تصير أمام أصل جديد نُحت من أصلين أو أكثر.

على كل حال، فإن الخاصية الرئيسة في طبيعة اللغة العربية هي الاشتقاق الذي على أساسه تتولد كلماتها ويتم توليد الكلمات بوساطة الأوزان، أي انطلاقاً من مجموعة أحرف تقوم على أساس صوتيّ متتالٍ أوّل ووسط وآخر (فعل)، وقد قام الاشتقاق الأصغر على هذا الأساس. والأوزان كثيرة عند العرب، حملها سيبويه في «الكتاب» نيّفاً وثلاثمة، وجعلها السيوطي في «مزهره» اكثر من هذا بكثير. وقام خلاف بين البصريين والكوفيين على أصل هذا الأوزان؛ فقد اعتبر الكوفيون أن الثلاثي هو

(١) أنيس فريحة، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، ص ١١٦ ـ ١١٧.
(٢) المرجع نفسه، ص ١١٧.

الأصل، والرباعي والخماسي ثلاثي مزيد فيه حرف أو حرفان، في حين ذهب البصريون إلى أن الرباعي والخماسي أصلان قائمان، ولا زيادة فيهما[1]. على أن لنا في الأوزان العربية ملاحظاتٍ هي التالية:

١ ـ علينا أن نعيد النظر في عدد من الأوزان الصرفية المعروفة: ففي التضعيف يتكرر الحرف الثاني، نحو: شَدَّ (حتى لو اعتبرناها شَدَدَ)، فيصير حرف الوزن الثاني مكرراً: فَعَّ، لأن اللام في الوزن فَعَلَ تعني، مبدئيًّا، حرفاً مختلفاً عن العين (وبالتالي مختلفاً عن الدال في شَدَّ)[2]. ويعني هذا أيضاً أن الوزن الرباعي الاصطلاحي فَعْلَلَ غير دقيق، لأن مثل هذا الوزن يفترض أن الحرفين الأخيرين المتمثلين بلامي الكلمة حرفان متماثلات، كما في لفظة قَرْدَدَ، مثلاً، ولكن لا يصح هذا الوزن مثلاً في لفظة دَحْرَجَ لأن الحرفين الأخيرين غير متماثلين وهما الراء والجيم، في حين أن حرفي الوزن فَعْلَلَ متماثلان (لافان). علينا أن نجد وزناً أدق ليس فيه تضعيف أو تكرار للحرف الأخير يكون أصلح للإشارة إلى الكلمة الخالية من التكرار والزيادة (مثل: فَعْلَبَ، أو فَعْلَرَ، أو فَعْلَدَ. . .)[3]. أما إذا كان الرباعي يتشكل من حرفين مكررين، نحو زَلْزَلَ وسَقْسَقَ، فعلينا تكرار الحرفين الأولين من الوزن ليصير فَعْفَعَ[4]، فإذا كانت الكلمة مَدَّدَ فوزنها فَعَّعَ. وإذا عدنا إلى تركيب الكلمات الثنائي الذي ذكره الخليل بن أحمد في أول «كتاب العين» وجدنا قادة صالحة لذلك.

٢ ـ اعتبر العربي أن أحرف الزيادة تجمع في لفظة «سألتمونيها»، أي أنها عشرة أحرف. غيرَ أنهم اعتبروا التضعيف من أحرف الزيادة أيضاً.

---

(١) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الفكر، لا تاريخ، ص ٧٩٣ (المسألة ١١٤).

(٢) أشار إلى هذا ريمون طحان. راجع كتابه: الألسنية العربية ـ ٢ ص ١٢١ ـ ١٢٢.

(٣) اعتبر الكوفيون أن هذه الأوزان زائدة على فَعَلَ الثلاثي، وأوردوها على اعتبار أن الرباعي والخماسي هما في الأصل ثلاثي زيد عليه حرف أو اثنان، واعتبروا لفظة «جَعْفَرٌ» ـ وهي اسم علم ـ على وزن فَعْلَرٌ (الانباري، الانصاف في مسائل الخلاف، ص ٧٩٣).

(٤) قارن: ريمون طحان، الألسنية العربية ـ ٢، ص ١٢٢ وما بعدها.

ومعنى هذا أن الباء في قَبَّلَ حرف زائد (والاصل قبل)، ولم يرد هذا الحرف في «سألتمونيها». أذاً، كل حرف من الحروف العربية يصلح لأن يكون حرف زيادة، ولا يجوز حصر هذه الأحرف بـ «سألتمونيها».

٣ ـ إذا زدنا على فَعَلَ حرفاً ليصير رباعيًا، ثم لم يعد بإمكاننا تركه لأن معنى الكلمة يختلف عندئذ، فعلينا زيادة الحرف نفسه في الوزن: شَيْطَنَ (فَيْعَلَ)، قَرْدَدَ (فَعْلَدَ)، بَرْقَشَ (بَفْعَلَ)...

٤ ـ ينسق اعتمادُ النظرية الصوتية الكثير من الأوزان، ويضرب قواعد الإبدال والإعلال والعِوَض والقَلْب، وعدداً كبيراً من القواعد الصرفية التقليدية، كالتصغير والنسبة، وسواهما...

٥ ـ إن أصل المدخل المعجمي للمواد، والأساس الذي شجرة مجموعة من الكلمات ليس المصدر ولا الفعل، بل الجذر الثلاثي الخالي من الحركات، والذي على أساس تحريكه واضافة الأحرف عليه تنبثق شجرته. فالجذر الثلاثي «يتألف من هيكل من ثلاثة حروف صامتة نجدها وفق الترتيب نفسه في جميع الألفاظ التي تتكون على إحداثيتي المزيدات (الأفعال) والمشتقات (الاسماء والصفات). وترتبط بالجذر، أو بتجّمع حروفه، فكرة عامة الدلالة قليلاً أو كثيرا»[1]. ولعل هذا هو الأصل الذي كان يفترض أن ينظر إليه القدامى للتوليد والاشتقاق، لا الفعل ولا المصدر.

٤ ـ خلاصة:

وبعد، لا بد لنا من تفعيل الدراسات الصرفية واستقرائها على ضوء النظريات اللسانية الجديدة من أجل تطوير المعجم العربي، ومن أجل سد الثغرات التي تطالعنا هنا وهناك. وفكرنا العربي ناشط في هذه الطريق، لأننا نجد أعمالا لافتة في هذا المجال وجهوداً مشكورة.

---

(١) راجع في هذا: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠، وكذلك: ديزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات، منشورات ميريم، ١٩٩١.

المصادر والمراجع

١ ـ ابن جني، أبو الفتح عثمان: **الخصائص**، دار الكتاب العربي (عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٧).

٢ ـ ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين: **كتاب ليس في كلام العرب**، المطبعة المحمودية التجارية بمصر، ط ١، لا تاريخ.

٣ ـ ابن خلّكان، أبو العباس شمس الدين أحمد: **وفيات الأعيان**، دار صادر، ١٩٧٧.

٤ ـ ابن دريد، أبو بكر محمد: **جمهرة اللغة**، دار العلم للملايين، ط ١، ١٩٨٧.

٥ ـ ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد: **لسان العرب**، دار صادر، لا تاريخ.

٦ ـ ابن النديم، محمد بن اسحق: **الفهرست**، دار المعرفة، ١٩٧٨.

٧ ـ أحمد، عبد السميع محمد: **المعاجم العربية**، دار الفكر العربي، ط ١، ١٩٦٩.

٨ ـ الأصمعي، عبد الملك بن قريب: **ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه**، دار الفكر، ط ١، ١٩٩٤.

٩ ـ أمين، أحمد: **ضحى الاسلام**، دار الكتاب العربي، ط ١.

١٠ ـ الأنباري، ابو البركات عبد الرحمن: **الإنصاف في مسائل الخلاف**، دار الفكر، لا تاريخ.

١١ ـ الأنباري، محمد بن القاسم: **غريب اللغة**، دار الفردوس، ط ١، ١٩٨٩.

١٢ ـ البستاني، بطرس: **محيط المحيط**، مكتبة لبنان، ١٩٩٣.

١٣ ـ الثعالبي، أبو منصور عبدالله: **فقه اللغة**، منشورات دار مكتبة الحياة (عن طبعة مصطفى البابي، ١٩٠٠).

١٤ ـ الجواليقي، أبو منصور موهوب: **ما جاء على فعلتُ وأفعلتُ بمعنى واحد مؤلف على حروف المعجم**، دار الفكر، ١٩٨٢.

١٥ ـ الجوهري، اسماعيل بن حماد: **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)**، دار العلم للملايين، ط ٤، ١٩٩٠.

١٦ ـ الحر، عبد المجيد، **المعجمات والمجامع العربية**، دار الفكر العربي، ط ١، ١٩٩٤.

١٧ ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي: **كتاب العين**، دار الرشيد للنشر ـ وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨٠.

١٨ ـ الرازي، محمد أبو بكر: **مختار الصحاح**، مكتبة لبنان، ١٩٨٨.

١٩ ـ الرماني، أبو الحسن علي: **كتاب معاني الحروف**، دار الشمال للطابعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٨.

٢٠ ـ الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن: **كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر**، دار صادر، ط ٢، ١٩٩٣.

٢١ ـ الزمخشري، جار الله القاسم محمود: **أساس البلاغة**، دار صادر، ١٩٧٩

٢٢ ـ سقال، ديزيره: **الصرف وعلم الأصوات**، مشورات ميريم، ط ١، ١٩٩١.

٢٣ ـ سلوم، داود: **دراسة اللهجات العربية القديمة**، عالم الكتب، ط ١، ١٩٨٦.

٢٤ ـ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: **بغية الوعاة**، المكتبة العصرية، لا تاريخ.

٢٥ ـ : **المزهر**، دار إحياء التراث العربي (طبعة الحلبي)، لا تاريخ.

٢٦ ـ شاهين، عبد الصبور: **المنهج الصوتي للبنية العربية**، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠.

٢٧ ـ الشدياق، أحمد فارس: **الجاسوس على القاموس**، دار صادر (عن طبعة الجوائب ١٢٩٩ هـ/ ١٨٨١ م).

٢٨ ـ الشرتوني، سعيد: **أقرب الموارد**، لا دار نشر ولا تاريخ.

٢٩ ـ الشلقاني، عبد الجميد، **رواية اللغة**، دار المعارف، ١٩٧١.

٣٠ ـ طحان، ريمون: **الألسنية العربية ـ ٢** (المكتبة الجامعية ـ ٢)، دار الكتاب اللبناني، ط ١، ١٩٧٢.

٣١ ـ عبدو، أنطوان: **مصطلح المعجمية العربية** (المكتبة الجامعية ـ ٢٢/٢٣)، الشركة العالمية للكتاب، ط ١، ١٩٩١.

٣٢ ـ فريحة، أنيس، **في اللغة العربية وبعض مشكلاتها**، دار النهار للنشر، ط ٢، ١٩٨٠.

٣٣ ـ : **نظريات في اللغة** (المكتبة الجامعية ـ ٤)، دار الكتاب اللبناني، ط ١، ١٩٧٣.

٣٤ ـ الفيروابادي، أبو طاهر مجد الدين محمد: **القاموس المحيط**، دار الجيل (عن طبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٢.

٣٥ ـ المبارك، محمد: **فقه اللغة وخصائص العربية**، دار الفكر، ط ٦، ١٩٧٥.

٣٦ ـ مجمع اللغة العربية: **المعجم الوسيط**، دار عمران، ط٣، ١٩٨٥.

٣٧ ـ مجهول المنبّق (عن منجد لويس المعلوف): **المنجد الإعدادي**، دار المشرق، ١٩٨٦.

٣٨ ـ المعلوف، لويس: **المنجد في اللغة والأعلام**، دار المشرق، ط٢٣.

٣٩ ـ : **منجد الطلاب**، جمع: فؤاد افرام البستاني وتنسيقه، دار المشرق، ط ١٢.

٤٠ ـ نصار، حسين: **المعجم العربي** (الموسوعة الصغيرة ـ ٨٠)، منشورابت دار الجاحظ ـ وزارة الثقافة والإعلام ـ بغداد، ١٩٨٠.

٤١ ـ الهمذاني، عبدالرحمن بن عيسى: **كتاب الألفاظ الكتابية**، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩١.

٤٢ ـ اليازجي، ابراهيم: **لغة الجرائد**، دار مارون عبود، ط ١، ١٩٨٤.

٤٣ ـ : **نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد**، المكتبة البولسية، ط ٣، ١٩٧٠.

٤٤ ـ ياقوت، شهاب الدين أبو عبدالله الحموي: **معجم الأدباء**، دار المأمون ـ بغداد، ١٣٥٥ هـ/ ١٩٣٦ م.

٤٥ ـ يعقوب، إميل بديع: **موسوعة الحروف العربية**، دار الجيل، ط ١، ١٩٨٨.

فهرس المعاجم التي دُرست:

ـ أولاً: معاجم المعاني:

١ ـ ابن خالويه: كتاب ليس في كلام العرب، المطبعة المحمودية التجارية بمصر، ط ١، لا تاريخ.
٢ ـ الأصمعي: ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه، دار الفكر، ط ١، ١٩٩٤.
٣ ـ الأنباري: غريب اللغة، دار الفردوس، ط ١، ١٩٨٩.
٤ ـ الثعالبي: فقه اللغة، منشورات دار مكتبة الحياة (عن طبعة مصطفى البابي، ١٩٠٠).
٥ ـ الجواليقي: ما جاء على فعلتُ وأفعلتُ بمعنى واحد مؤلف على حروف المعجم، دار الفكر، ١٩٨٢.
٦ ـ الرماني: كتاب معاني الحروف، دار الشمال للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٨.
٧ ـ الزجاجي: كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر، دار صادر، ط ٢، ١٩٩٣.
٨ ـ الهمذاني: كتاب الألفاظ الكتابية، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩١.
٩ ـ اليازجي، ابراهيم: لغة الجرائد، دار مارون عبود، ط ١، ١٩٨٤.
١٠ ـ : نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد، المكتبة البولسية، ط ٣، ١٩٧٠.
١١ ـ يعقوب، أميل بديع: موسوعة الحروف العربية، دار الجيل، ط ١، ١٩٨٨.

ـ ثانياً: المعاجم المجنسة:

١ ـ ابن دريد: جمهرة اللغة، دار العلم للملايين، ط ١، ١٩٨٧.
٢ ـ ابن منظور: لسان العرب دار صادر، لا تاريخ.

٣ ـ الجوهري: **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)**، دار العلم للملايين، ط ١، ١٩٩٠.

٤ ـ الخليل بن أحمد: **كتاب العين**، دار الرشيد للنشر ـ وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨٠.

٥ ـ الرازي: **مختار الصحاح**، مكتبة لبنان، ١٩٨٨.

٦ ـ الزمخشري: **أساس البلاغة**، دار صادر، ١٩٧٩.

٧ ـ الشرتوني، سعيد: **أقرب الموارد**، لا دار نشر ولا تاريخ.

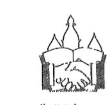
٨ ـ الفيروزابادي: **القاموس المحيط**، دار الجيل (عن طبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٢).

٩ ـ مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، دار عمران، ط ٣، ١٩٨٥.

١٠ ـ مجهول المنسّق (عن منجد لويس المعلوف): **المنجد الإعدادي**، دار المشرق، ١٩٨٦.

١١ ـ المعلوف، لويس: **المنجد في اللغة والأعلام**، دار المشرق ط ٢٣.

فهرس المحتويات



دار الصداقة العربية
بيروت